الموسم الثاني
للانصات المركزي

المتحدث: اجتماع إيجابي في أجواء هادئة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 32
الخميس
2026/02/12
No. : 8075

تحذير امريكي

من عدم طي صفحة الاستبداد في سوريا

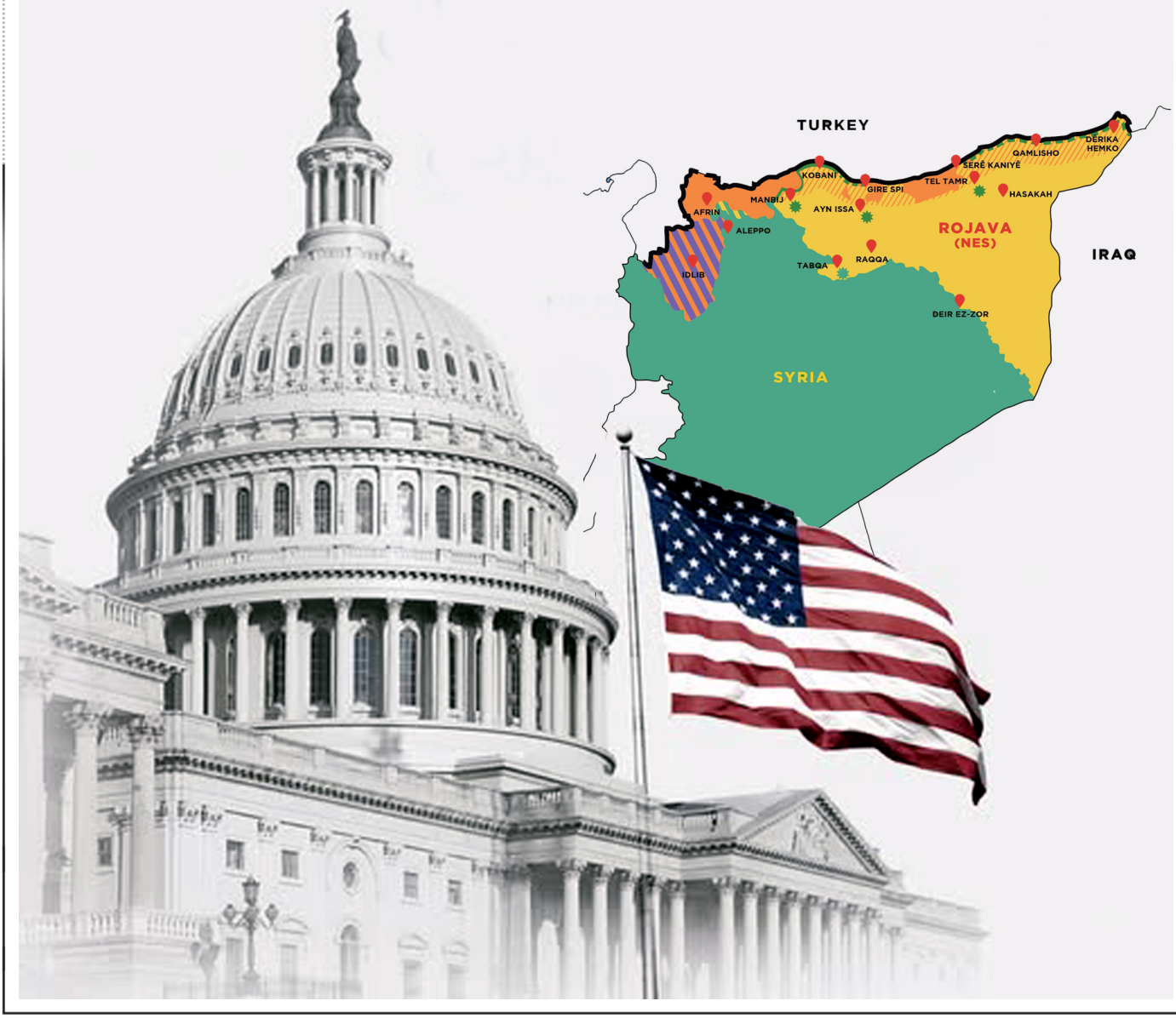

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

المتحدث: اجتماع إيجابي في أجواء هادئة

الرئيس بافل والحلبوسي: الالتزام بالتوقيتات الدستورية

المرافعة التاريخية أضحت الحجر الأساس للمادة 140 من الدستور

تاريخ عريق من التعايش المشترك بين الشعبين الكوردي والأرمني

نادي السليمانية مبعث فخر للرياضة في إقليم كوردستان

مرشح الاتحاد الوطني الأوفر حظاً

مجلس وزراء الإقليم يرفض المساس بنسبة سكان الاقليم في التعداد العام

لقاءات ومباحثات الفخامة

السليمانية تنال اعتماد الجودة الدولية طبياً والسيدة الأولى تحتفي

اشادة وتقدير للسياسة الإدارية والخدمية التي تنتهجها إدارة محافظة كركوك

بغداد تنتقد تصريحات فيدان وانقرة توضح

تنفيذ حكم الإعدام شنقا بحق المدان بقتل الشهيد محمد باقر الصدر وشقيقته

قضايا كردستانية

محمد شيخ عثمان: مرافعة تاريخية لكركوك وصرخة وطنية من اجل العراق

سوران الداوودي : مرافعة غيّرت مسار النضال

عباس عبدالرزاق : المرافعة الكبرى ..قراءة تاريخية وسياسية في خطاب مام جلال

د. عدالت عبد الله: الكرد والمستجدات القادمة..!

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

نص حديث هاكان فيدان لقناة سي إن إن ترك

المرصد السوري و الملف الكردي

على سوريا ان تطوي صفحة الصراع والاستبداد

روج آفا على جدول أعمال البرلمان الأوروبي

مشروع "قانون إنقاذ الكرد"... قراءة تحليلية معمقة

المـرصد الايراني

ترامب يلوح "بإجراءات قاسية" وإيران تطوق التفاوض بالخطوط الحمراء

التوترات بين الولايات المتحدة وإيران .. تصاعد الأزمة وآفاق المفاوضات المتشائمة

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

د. يوسف كوران: في أي بيئة دولية نعيش؟

بيان مشترك بشأن اجتماع التحالف العالمي لهزيمة داعش

اتفاق سلام سعودي - إسرائيلي: من يريد ماذا ولماذا؟

فورين افيرز : المخاطر الحقيقية للخلاف السعودي الإماراتي

مركز دراسات: "يابان جديدة" ..بعد فوز تاكايتشي الساحق عاصمة

اجتماع إيجابي في أجواء هادئة

أعلن كاروان كزنيي، المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني في تصريح أن الاجتماع الذي عُقد الأربعاء بين السيد مسعود بارزاني والسيد بافل طالباني كان إيجابيا، مؤكدا ن أي اتفاق يتم التوصل إليه بين الجانبين سيُعلن للرأي العام. وفيما يأتي نصه:

«عقد اليوم ٢٠٢٦/٢/١١، اجتماع إيجابي بين السيدين مسعود بارزاني وبافل جلال طالباني، في أجواء هادئة جدا.

جرى خلال الاجتماع، التباحث بشأن المسائل الآنية في اقليم كوردستان والعراق والمنطقة.

بالرغم مع إيجابية الاجتماع، نشر عدد من وسائل الاعلام ومواقع التواصل، أخبارا عن الاتفاق حول المناصب، نحن ننفي رسميا جميع هذه الادعاءات، وأي اتفاق يتم التوصل اليه بين الطرفين سنعلنه رسميا للرأي العام».

كاروان كزنيي

المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني

الرئيس بافل والحلبوسي: الالتزام بالتوقيتات الدستورية

اجتمع السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الأحد ٢٠٢٦/٢/٨ في بغداد، مع السيد محمد الحلبوسي رئيس حزب تقدم.

وخلال الاجتماع الذي حضره د. خالد شواني وزير العدل في الحكومة الاتحادية، تبادل الجانبان وجهات النظر حول الاوضاع السياسية في العراق والمنطقة.

واكد الجانبان على التزامهما بالتوقيتات الدستورية لتشكيل الحكومة الجديدة في العراق والاسراع بانتخاب رئيس الجمهورية.

المرافعة التاريخية أضحت الحجر الأساس للمادة 140 من الدستور

ضرورة الاحتكام الى خيار التفاوض والتفاهم والاستناد الى الوثائق التاريخية

نستذكر اليوم (التاسع من شباط) بإجلال، اليوم الذي أثبت فيه الرئس مام جلال، بالخرائط والوثائق التاريخية، كوردستانية كركوك.

ففي ذلك اليوم من العام ٢٠٠٤، وفضلا عن حمله جميع الهموم الوطنية والقومية لشعبه، كان الرئيس مام جلال حريصا أيضا على تحديد مصير المناطق التي تعرضت الى حملات التعريب والتهجير، وذلك لإعادة حقوق المواطنين الأصلاء لتلك المناطق وتحديد حدود اقليم وردستان داخل عراق اتحادي، وبالتالي إضفاء صفة قانونية عليها من خلال الدلائل التاريخية والجغرافية.

ما قام به الرئيس مام جلال في ذلك اليوم، أصبح الحجر الأساس للمادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة العراقية ومن ثم المادة ١٤٠ من دستور جمهورية العراق، والتي هي خارطة طريق لحسم مصير المناطق التي مارس النظام البعثي الشوفيني فيها سياسة التغيير الديموغرافي، مثل كركوك ومناطق أخرى في وسط وجنوبي العراق.

لقد أضحى يوم ٢٠٠٤/٢/٩، يوما مشرقا في تاريخ النضال المستمر للرئيس مام جلال والاتحاد الوطني الكوردستاني وشعبنا، بحيث يتم الاحتكام الى خيار التفاوض والتفاهم والاستناد الى الوثائق التاريخية، بعيدا عن الحروب، في حل المشكلات المتعلقة بملكية الأراضي وحقوق شعب كوردستان.

تحية إجلال الى ذكرى الرئيس مام جلال، وسيستمر النضال المشرف لشعبنا في سبيل نيل حقوقه الدستورية وفق خارطة طريق المادة ١٤٠، لحين تحقيق النصر الأبدي.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٦/٢/٩

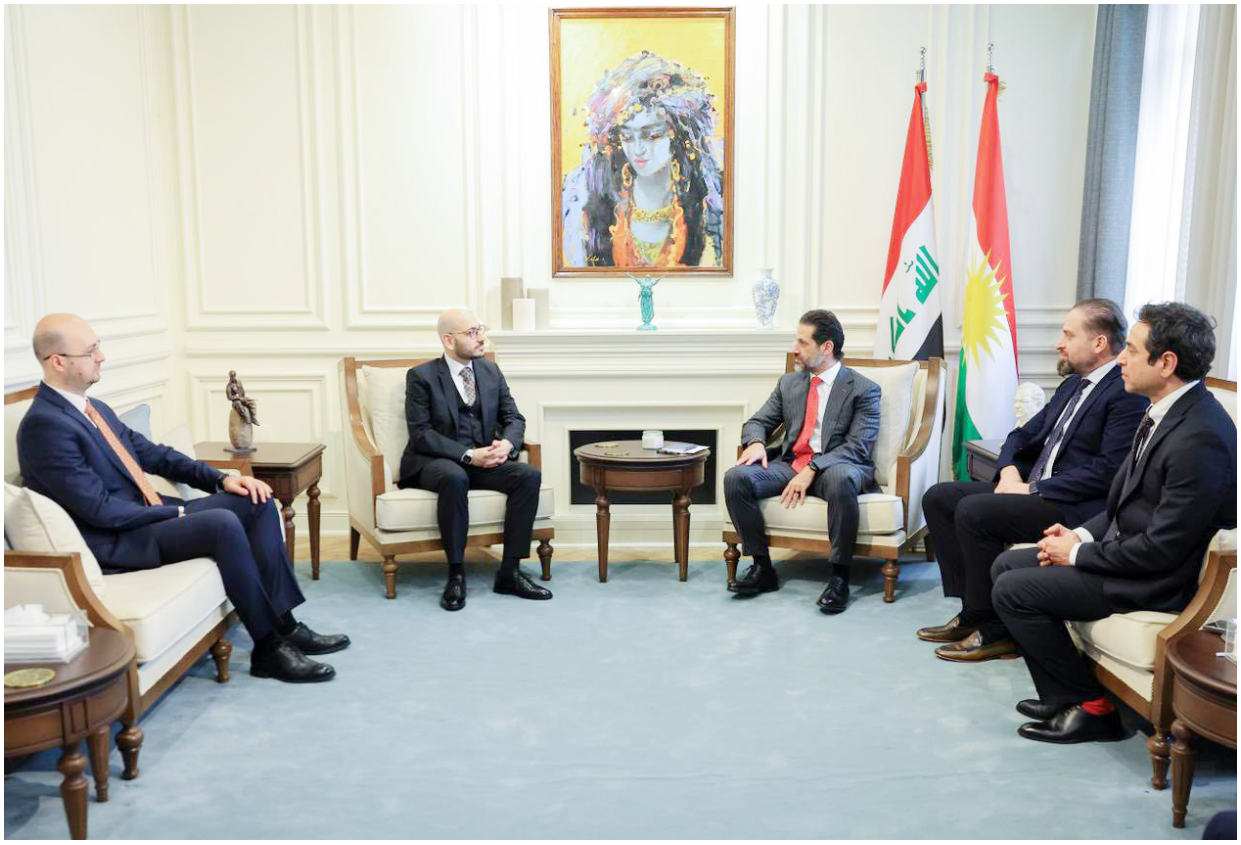

تاريخ عريق من التعايش المشترك بين الشعبين الكوردي والأرمني

أكد قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان، الاربعاء ٢٠٢٦/٢/١١ أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بين إقليم كوردستان وأرمينيا، ولا سيما في المجالات التجارية والثقافية.

وقال قوباد طالباني في منشور له على منصة فيسبوك: إنه «بحث مع روبين سوغويان، سفير أرمينيا لدى العراق، ضرورة العمل المشترك والتعاون بين الجانبين، ولا سيما في المجالات التجارية والثقافية.

وأضاف أن «التاريخ الطويل والعريق من التعايش المشترك بين الشعبين الكوردي والأرمني يمكنه توفير أرضية مهمة لتطوير التعاون وتوسيع آفاق العلاقات الاقتصادية والثقافية بين إقليم كوردستان وارمينيا خلال المرحلة الراهنة».

نادي السليمانية مبعث فخر للرياضة في إقليم كوردستان

عقد قوباد طالباني رئيس نادي السليمانية الرياضي اجتماعا الاثنين ٢٠٢٦/٢/٩ مع الهيئة الادارية المنتخبة لنادي السليمانية الرياضي، معلنا ان الهيئة الادارية وضعت خطة متكاملة لاعادة نادي السليمانية الى واجهة المنافسات.

وقال قوباد طالباني في منشور على حسابه بمنصة فيسبوك: أن «نادي السليمانية يعد مبعث فخر لمدينة السليمانية والرياضة في إقليم كوردستان، لما يمتلكه من تاريخ عريق يمتد لأكثر من ٧٠ عاما، ارتبط بذكريات أجيال متعاقبة من أبناء المدينة».

واكد انه قبل منصب رئاسة النادي بكل اعتزاز، مشيرا إلى أن الهدف الأساسي يتمثل في تسجيل مرحلة جديدة مليئة بالنجاحات والإنجازات، من خلال العمل المشترك مع الكادر الإداري والداعمين وجماهير النادي.

وأوضح أن «إدارة النادي وضعت خطة متكاملة لتطوير العمل بشكل تدريجي، بما يسهم في إعادة نادي السليمانية إلى واجهة المنافسات، وإسعاد جماهيره بالألقاب، ليكون اسما بارزا وذا مكانة مرموقة على المستويين المحلي والدولي، وبما ينسجم مع تاريخه العريق ومكانته في المدينة».

مرشح الاتحاد الوطني الأوفر حظاً

زار وفد من الاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة نزار آميدي، محسن المندلاوي رئيس تحالف الأساس العراقي.

وخلال لقاء حضره رزكار الحاج حمه عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، جرى بحث آخر المستجدات السياسية في العراق، حيث تم التأكيد على ضرورة الإسراع في إنجاز الاستحقاقات الدستورية، بما يخدم جميع مكونات العراق.

كما دعا الطرفان القوى السياسية كافة الى العمل لخلق إجماع وطني من أجل الإسراع في انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة وتطبيع الأوضاع السياسية في البلد.

من جهة ثانية أكد عضو المكتب السياسي لحركة صادقون حسين الشيحاني:"أن الإطار التنسيقي قادر على تحقيق النصاب القانوني لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية في حال حددت رئاسة مجلس النواب موعد انعقادها."

الشيحاني أضاف في تصريح :"أن الإطار التنسيقي لن ينتظر طويلاً لحسم هذا الاستحقاق الدستوري"، مشيراً إلى :"أن أزمة رئاسة الجمهورية بدأت مع تشكيل حكومة إقليم كردستان".

وأوضح :"أن مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني يعد الأوفر حظاً لشغل منصب رئاسة الجمهورية، وأن الإطار التنسيقي بعدده الحالي يكفي لانتخاب الرئيس دون الحاجة إلى مزيد من التعطيل".

ودعى الشيحاني الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى احترام التوقيتات الدستورية والخروج ببيان رسمي واضح يتجه نحو الفضاء الوطني للمشاركة في انتخاب رئيس الجمهورية.

اجتماع مجلس وزراء الاقليم:

رفض المساس بنسبة سكان الإقليم في التعداد العام وبحث إنصاف السجناء والمعتقلين السياسيين

عقد مجلس وزراء إقليم كوردستان، الأربعاء ١١ شباط (فبراير) ٢٠٢٦، جلسته الاعتيادية برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني، و نائب رئيس المجلس قوباد طالباني.

واستهل وزير التخطيط دارا رشيد الفقرة الأولى من جدول أعمال الاجتماع، بعرض تقرير مفصل ومعزز بالبيانات والأرقام الدقيقة حول التعداد العام للسكان في العراق الذي أُجري في تشرين الثاني ٢٠٢٤، حيث حُددت نسبة سكان إقليم كوردستان (باستثناء المناطق الكوردستانية خارج إدارة الإقليم) بواقع ١٤٫١٪، وذلك وفقاً للنتائج الرسمية المعلنة للتعداد.

ونوه المجلس إلى أن هذا التعداد أُجري ضمن إطار اتفاق مسبق بين الجانبين، وصودق عليه بموجب قرارات عدة صادرة عن مجلس الوزراء الاتحادي، مما يُحتم على الحكومة الاتحادية تنفيذ الاتفاق وما تمخض عنه من قرارات؛ إلا أن وزارة التخطيط الاتحادية، وللأسف، تعاملت مع النتائج الرسمية للتعداد خلافاً لسياق تلك القرارات وبما يتعارض مع الاتفاق المشترك بين الحكومتين، مما

سينعكس سلباً على مستحقات إقليم كوردستان، وهو أمر يستدعي اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة لتصحيحه.

وبعد تدارس ومناقشة الملاحظات بشأن التعداد وما يترتب عليه، أعرب مجلس الوزراء، إلى جانب تثمينه لجهود وزير التخطيط في إعداد التقرير، عن رفضه القاطع لأي تلاعب أو تغيير بنسبة سكان إقليم كوردستان من قبل وزارة التخطيط الاتحادية، مؤكداً اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح هذه المخالفات والتجاوزات، مطالباً في الوقت ذاته الحكومة الاتحادية بالالتزام بالاتفاقات المشتركة وبالنتائج الرسمية المعلنة للتعداد التي حددت نسبة الإقليم بـ١٤/١٪.

وفي السياق ذاته، أهاب مجلس الوزراء برئاسة الجمهورية والكتل الكوردستانية في مجلس النواب العراقي تحمل مسؤولياتهم الدستورية والقانونية والوطنية، والدفاع عن حقوق شعب كوردستان، والتصدي لأي محاولات ترمي للتلاعب بنتائج التعداد، أو القبول بأي خفض أو غبن لنسبة سكان الإقليم عن النسبة الرسمية المعلنة.

كما طالب المجلس الحكومة الاتحادية باعتماد نتائج التعداد ونسبة سكان الإقليم المعلنة أساساً لتحديد واحتساب حصة إقليم كوردستان من الموازنة ومستحقاته الدستورية.

وفي الفقرة الثانية من جدول الأعمال، ناقش المجلس مسألة المصادقة على محضر التفاهم المشترك بين وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين ومؤسسة السجناء السياسيين العراقية، الخاص بتوحيد الامتيازات والمستحقات المالية للسجناء والمعتقلين السياسيين في الإقليم أسوةً بأقرانهم في باقي مناطق العراق، استناداً إلى المادة ١٣٢ من الدستور وقانون التعديل رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٥ لقانون مؤسسة السجناء السياسيين. وبهذا الصدد، استعرض وزير شؤون الشهداء والمؤنفلين عبد الله حاجي محمود إيجازاً عن الموضوع، تلاه سكرتير مجلس الوزراء آمانج رحيم بعرض التفاصيل الدستورية والقانونية والمالية.

وأبدى مجلس الوزراء دعمه لأي خطوة تصب في إنصاف السجناء والمعتقلين السياسيين في الإقليم وضمان تمتعهم بالحقوق والامتيازات المالية ذاتها التي يتمتع بها أقرانهم في باقي أنحاء العراق، والتأكيد على مراعاة الاختصاصات الدستورية لإقليم كوردستان، ووضع الآليات اللازمة لضمان صرف تلك المستحقات، باعتبارها، وفق المادة ١٣٢ من الدستور، التزاماً وواجباً ومسؤولية دستورية تقع على عاتق الحكومة الاتحادية، التي يتوجب عليها التعامل بمعيار واحد مع جميع السجناء السياسيين في العراق، وبضمنه الإقليم.

وعلى أساس ذلك، وجّه مجلس الوزراء وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين بمواصلة المباحثات والاجتماعات مع مؤسسة السجناء السياسيين العراقية، لبلورة آليةٍ وإطارٍ واضحين للشروع بتنفيذ هذا الملف، مع الأخذ بنظر الاعتبار الملاحظات والمقترحات المطروحة خلال الاجتماع.

استياء من تقليص حصة الإقليم عبر عوائق مالية خلال الـ٢٠ عاماً الماضية

من جهة اخرى اتهمت حكومة إقليم كوردستان، الاثنين، الحكومة الاتحادية بتقليص حصتها المالية عبر عوائق مالية متعددة خلال العشرين عاماً الماضية.

وقالت دائرة الإعلام والمعلومات في حكومة إقليم كوردستان إن "الحكومة الاتحادية، ومن خلال التوسيع غير المسبوق لبند "النفقات السيادية" وتطبيق آلية "الإنفاق الفعلي"، حوّلت المستحقات الدستورية لإقليم كوردستان من حق ثابت إلى مجرد أرقام على الورق".

وأوضحت أن "النفقات السيادية التي كانت في عام ٢٠٠٥ تقتصر فقط على (الرئاسات، ووزارتي الخارجية والدفاع)، جرت زيادتها في موازنات الأعوام (٢٠٢٣-٢٠٢٥) لتصل إلى نحو ٤٧/٤ تريليون دينار سنوياً".

وبينت أن "هذا التضخم جاء عبر إدراج عدة بنود ضخمة مثل (تكاليف إنتاج النفط، موازنة الحشد الشعبي، والقروض) تحت مسمى "نفقات سيادية"، وذلك لغرض استقطاعها مسبقاً من حصة الإقليم قبل صرف أي مبالغ له".

وأكدت أنه "بموجب هذه السياسة، يساهم إقليم كوردستان سنوياً بمبلغ ٨/٧ تريليون دينار من حصته لتغطية تلك النفقات".

حيف مالي واضح بحق الإقليم

وشددت أنه "في ملف القروض الدولية والداخلية، يُمارس حيف مالي واضح بحق الإقليم؛ فبينما أُلزم إقليم كوردستان بدفع ١/٦ تريليون دينار سنوياً كحصة من تسديد القروض السيادية للعراق، فإنه في المقابل لا يتسلم سوى ٦٢/٤ مليار دينار فقط كحصة من تلك القروض. وبذلك، يدفع إقليم كوردستان مقابل كل دولار واحد يتسلمه كقرض، مبلغ ٢٦ دولاراً لتسديد قروض أنفقتها الحكومة الاتحادية في مناطق العراق الأخرى".

وتابعت أنه "عمدت الحكومة الاتحادية، عبر تثبيت آلية "الإنفاق الفعلي" بدلاً من "التخصيصات المصادق عليها"، إلى ربط موازنة ورواتب موظفي الإقليم بمستوى تنفيذ المشاريع في محافظات الوسط والجنوب. ويُعد هذا عقاباً مالياً جماعياً؛ إذ تنص المادة (١٢١/ثالثاً) من الدستور على أن حصة الإقليم يجب أن تُحدد بناءً على "الاحتياجات" و"النسبة السكانية"، وليس على أساس حجم إنفاق وزارات بغداد. هذا الإجراء أدى إلى أنه كلما تعطل مشروع في أي مدينة عراقية، تتقلص حصة الإقليم تلقائياً".

لقاءات الفخامة

نحو تشكيل حكومة تلبي تطلعات أبناء الشعب العراقي

شارك فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٨ شباط ٢٠٢٦ ببغداد، في الاجتماع الدوري لائتلاف إدارة الدولة، الذي عقد بحضور رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، ورئيس مجلس النواب السيد هيبت حمد الحلبوسي، إضافة إلى قادة الكتل والتيارات السياسية المنضوية في الائتلاف.

وناقش الاجتماع جملة من الملفات الستراتيجية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وأعرب الائتلاف عن ترحيبه ودعمه الكامل للمفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي تستضيفها سلطنة عُمان الشقيقة، ودعا الائتلاف إلى اعتماد لغة الحوار الجاد وتغليب خيارات التفاوض، بما يضمن تجنيب المنطقة والعالم ويلات الحروب التي لا تخدم أي طرف، بل تزيد من حدة الأزمات الإنسانية والاقتصادية التي تعاني منها المنطقة والعالم.

وفي الوقت الذي ثمن فيه ائتلاف إدارة الدولة جهود الدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية لمنع اندلاع الحرب، فإنه يرفض التهديدات التي تطال الجمهورية الإسلامية الإيرانية بطريقة تتقاطع مع كل الأعراف والمواثيق الدولية.

ضرورة ضبط كل تصريحٍ وخطاب إعلامي وسلوك لا ينسجم مع مصلحة العراق

وشدد ائتلاف إدارة الدولة على ضرورة ضبط كل تصريحٍ وخطاب إعلامي وسلوك لا ينسجم مع مصلحة العراق.

وأدان المجتمعون الهجوم الإرهابي الذي استهدف المصلّين الأبرياء في مدينة إسلام آباد بباكستان مؤخراً، مؤكدين تضامن العراق الكامل مع الشعب الباكستاني في مواجهة التطرّف، ومشددين على ضرورة تنسيق الجهود الدولية لاستئصال جذور الإرهاب.

وناقش الاجتماع الوضع المالي الراهن، وشدد على ضرورة دعم الإجراءات الحكومية الجوهرية والمهمة، الرامية إلى تعزيز الحلول الستراتيجية البناءة، كما شدد على ضرورة مساندة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة، والقرارات المتعلقة بضبط المنافذ الحدودية وإيقاف جميع أشكال التهريب، إضافة إلى دعم خطواتها في الحدّ من التهرب الضريبي والكمركي.

وأكد الاجتماع كذلك على أهمية الخطط الإصلاحية التي تستهدف حماية المنتج المحلي وتنمية الصناعة الوطنية، وكل ما من شأنه تنويع مصادر الدخل وتجاوز الاعتماد الكلّي على النفط.

كما ناقش الاجتماع باستفاضة ملف السجناء من عناصر تنظيم داعش المنقولين من سوريا إلى العراق، حيث دعم الائتلاف الإجراءات القانونية والقضائية التي يقوم بها العراق، بخصوص المنقولين لضمان العدالة، ودعا الاجتماع المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في دعم العراق بهذا الملف، وكذلك دعوة الدول التي يحمل هؤلاء الإرهابيون جنسياتها، إلى تسلّمهم وتقديمهم إلى العدالة، لينالوا جزاءهم.

مباحثات مع رئيس مجلس الوزراء

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الاثنين ٩ شباط ٢٠٢٦ ببغداد، رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني.

وشهد اللقاء بحث تطورات الأوضاع العامة في البلاد والمنطقة، حيث جرى التأكيد على ضرورة تعزيز وحدة الصف الوطني ودعم إجراءات الحكومة وخطواتها في تعزيز دور العراق المحوري بالمنطقة.

كما أكد اللقاء على مضي الحكومة في اعتماد سياسة متوازنة في العلاقات الخارجية، والمواقف المؤيدة للغة الحوار في حل الأزمات وإرساء الأمن الاستقرار الإقليمي.

وشدد اللقاء على أهمية حسم الاستحقاقات الدستورية نحو تشكيل حكومة قادرة على استكمال مسيرة التنمية والنهضة الاقتصادية، وتلبي تطلعات أبناء الشعب العراقي في المرحلة المقبلة.

مباحثات مع رئيس مجلس النواب

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٠ شباط ٢٠٢٦ في قصر بغداد، رئيس مجلس النواب السيد هيبت الحلبوسي.

واستعرض اللقاء تطورات المشهد العام في البلاد، والتأكيد على ضرورة تغليب المصلحة الوطنية العليا، وحسم الاستحقاقات الدستورية لمواجهة التحديات الراهنة.

كما تناول اللقاء ملف العمل التشريعي، حيث أكد فخامة رئيس الجمهورية دعم رئاسة الجمهورية للدور المحوري الذي يضطلع به مجلس النواب في إقرار التشريعات الأساسية، مشددًا على ضرورة تسريع وتيرة العمل، بما ينسجم مع متطلبات المرحلة ويلبي تطلعات المواطنين.

من جانبه، أكد رئيس مجلس النواب أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مشددًا على حرص مجلس النواب على أداء مهامه التشريعية والرقابية بما يخدم المصلحة العامة ويستجيب لتحديات المرحلة الراهنة.

مباحثات مع السيد عمار الحكيم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٠ شباط ٢٠٢٦ ببغداد، رئيس تيار الحكمة سماحة السيد عمار الحكيم.

وجرى خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في البلاد والتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية، إلى جانب مناقشة المستجدات الإقليمية وانعكاساتها على استقرار المنطقة، وتمت الإشارة إلى أهمية تعزيز الاستقرار الداخلي وتوحيد الجهود الوطنية بما يحقق تطلعات المواطنين ويحفظ سيادة البلاد ومصالحها العليا.

كما تناول اللقاء الاستحقاقات الدستورية وضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة، بما يضمن استمرارية عمل مؤسسات الدولة وتفعيل دورها في تقديم الخدمات ومعالجة الأزمات.

السليمانية تنال اعتماد الجودة الدولية طبياً والسيدة الأولى تحتفي

احتفت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، الثلاثاء، بحصول سلسلة مستشفيات (هاي كواليتي ومدينة أنور شيخه الطبية) في السليمانية على اعتماد الجودة الدولية من منظمة AACI الأمريكية، التي تُعنى بتقييم جودة الخدمات وسلامة المرضى، واصفة الأعتماد بالمنجز الكبير للمحافظة، كونها المرة الأولى التي تدخل فيها مستشفى في إقليم كوردستان ضمن المستشفيات الدولية المعتمدة.

وقال المكتب الإعلامي للسيدة الأولى في بيان إنه "لغرض تقديم التهاني لحصول سلسلة مستشفيات (هاي كواليتي ومدينة أنور شيخه الطبية) على اعتماد الجودة الدولية من منظمة AACI الأمريكية، التي تُعنى بتقييم جودة الخدمات وسلامة المرضى، أجرت السيدة الأولى شاناز إراهيم أحمد، اليوم، زيارة إلى مدينة أنور شيخه الطبية في السليمانية".

وقدمت السيدة الأولى خلال الزيارة بحسب البيان "التهاني للمدير التنفيذي لمجموعة شركات قَيوان المشغلة لتلك المستشفيات فاخر الشيخ طيب وكادر المستشفى لنيلهم اعتماد تلك المنظمة الدولية، واصفة الخطوة بالإنجاز المهم لمدينة السليمانية سيما وأنها المرة الأولى التي تدخل فيها مستشفى في إقليم كوردستان ضمن المستشفيات الدولية المعتمدة".

وأشادت السيدة الأولى بحرص وإخلاص وتفاني الأطباء والكادر الطبي العامل في مدينة أنور شيخه الطبية في تنفيذ واجباتهم ومسؤولياتهم التي لها علاقة مباشرة بحياة وسلامة وصحة أفراد المجتمع".

وحول التسهيلات والجهود الخيرية المشتركة التي تبذلها مستشفيات (هاي كواليتي ومدينة أنور شيخه الطبية) مع منظمة حماية الطفولة في كوردستان من أجل إنقاذ حياة الأطفال المرضى وإجراء عمليات القلب للأطفال، قدمت رئيس المنظمة سارا لطيف رشيد التي حضرت اللقاء، الشكر لإدارة تلك المستشفيات، مؤكدة أن تلك الجهود ستغدو دراسة وبحوثا علمية ووثيقة تثبت رقي الخدمات الطبية المقدمة للأطفال تمهيدا لعرضها في المؤتمرات المقبلة من أجل نيل أو ضمان العديد من الألقاب الدولية".

اشادة وتقدير للسياسة الإدارية والخدمية التي تنتهجها إدارة محافظة كركوك

استقبل السيد ريبوار طه محافظ كركوك، الدكتور هفال أبو بكر محافظ السليمانية، يرافقه وفد من الاتحاد العالمي للكورد ومجموعة من فناني السليمانية.

وخلال اللقاء، أعرب الدكتور هفال أبو بكر عن تقديره للسياسة الإدارية والخدمية التي تنتهجها إدارة محافظة كركوك.

كما اشاد محافظ السليمانية بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في محافظة كركوك وذلك بجهود الادارة المنتخبة في كركوك.

بغداد تنتقد تصريحات فيدان وانقرة توضح

أكدت وزارة الخارجية، الأربعاء، أن تصريحات وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، تمثل إساءة للعلاقات مع تركيا وتدخلاً بالشأن الداخلي العراقي.

وذكر بيان للوزارة ان «وزارة الخارجية، استضافت، السفير التركي لدى العراق، أنيل بورا إينان، في مقر الوزارة، على خلفية التصريحات الأخيرة التي أدلى بها وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، خلال مقابلة تلفزيونية على قناة CNN التركية بتاريخ ٩ شباط ٢٠٢٦».

وأعرب وكيل الوزارة للعلاقات الثنائية، السفير محمد حسين بحر العلوم، وفقاً للبيان عن «استياء العراق من التصريحات المتداولة في وسائل الإعلام»، مؤكداً أنها «تمثل إساءة إلى العلاقات الودية بين العراق وتركيا، وتُعد تدخلاً في الشأن الداخلي العراقي وتجاوزاً للأعراف الدبلوماسية».

وأكد أن «العراق دولة مؤسسات ذات نظام سياسي ديمقراطي دستوري، ولا يمكن مقارنته بدول أخرى لها أنظمة سياسية مختلفة».

وفي ما يتعلق بالشأن الداخلي، شدد وكيل الوزارة على أن «ملف سنجار وسائر المناطق العراقية هو شأن وطني خالص، ويجري التعامل معه وفق الأولويات والآليات الوطنية»، مؤكداً «رفض أي تدخل خارجي لفرض حلول أو لاستخدام هذا الملف للتأثير سياسياً أو عسكرياً».

من جانبه، ذكر السفير التركي، أن «تصريحات وزير الخارجية فُهمت على نحو غير دقيق نتيجة ترجمة غير صحيحة»، منوهاً بأن «سياسة بلاده تجاه العراق ثابتة، وتحترم سيادته، ولا تتدخل في شؤونه الداخلية».

وفي ختام اللقاء، شدد السفير التركي على «حرص حكومته على متانة العلاقات بين البلدين، مؤكداً أنه سينقل إلى قيادته موقف العراق وتحفظاته، ومعبراً عن أهمية الحفاظ على العلاقات الثنائية بما يخدم مصالح الشعبين الجارين».

الخارجية التركية تعلق: حرفتها وسائل الاعلام

من جانبها علقت وزارة الخارجية التركية، الأربعاء، على تصريحات وزيرها هاكان فيدان بشان العراق، فيما اشارت الى ان التصريحات حرفتها وسائل الإعلام.

وقال المتحدث باسم الوزارة أونجو كتشلي في رد على سؤال بشأن التصريحات التي أدلى بها الوزير هاكان فيدان، حول العراق وتابعته السومرية نيوز ان «بعض التصريحات التي أدلى بها الوزير هاكان فيدان، خلال مقابلة على إحدى القنوات التلفزيونية بتاريخ ٩ شباط ٢٠٢٦، قد تم تحريفها من قبل بعض وسائل الإعلام في العراق».

وتابع «نؤكد في كل مناسبة أننا نهدف إلى المضي قدماً في تطوير التعاون المؤسسي والبنّاء والمثمر الذي أقمناه مع العراق في مختلف المجالات، بما في ذلك الأمن ومكافحة الإرهاب، خلال الفترة المقبلة»، لافتا الى ان «التصريحات التي أدلى بها الوزير فيدان في المقابلة المشار إليها، واستناداً إلى هذا الفهم للتعاون، تهدف إلى لفت الانتباه إلى التهديد الذي تشكله منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية على وحدة أراضي العراق وأمنه، حيث رسخت وجودها في أجزاء من الأراضي العراقية، ولا سيما في سنجار ومخمور وقنديل».

ورفض كتشلي «تحريف تصريحات الوزير فيدان من قبل بعض الجهات، وإخراجها من سياقها وتصويرها على أنها تدخل في الشؤون الداخلية للعراق»، مؤكدا «دعم تركيا لوحدة أراضي العراق وسيادته، بوصفه بلداً جاراً لنا».

تنفيذ حكم الإعدام شنقا بحق المدان بقتل الشهيد محمد باقر الصدر وشقيقته

أعلن جهاز الأمن الوطني، الاثنين، تنفيذ حكم الإعدام شنقا حتى الموت بحق المدان بقتل الشهيد محمد باقر الصدر.

وقال الناطق باسم الجهاز، أرشد الحاكم، لوكالة الأنباء العراقية، إنّه «استناداً إلى جهود جهاز الأمن الوطني في التحقيق والمتابعة الاستخبارية، تقرر تنفيذ حكم الإعدام شنقا حتى الموت بحق المدان المجرم سعدون صبري القيسي، وذلك بعد استكمال جميع الإجراءات القضائية الأصولية الخاصة بالقضية».

وأضاف أن «المدان أُدين بارتكاب جرائم إنسانية جسيمة، من بينها التورط في جريمة قتل السيد الشهيد محمد باقر الصدر، إضافة إلى عدد من علماء بيت الحكيم ومواطنين أبرياء»، مشيرا إلى أن «الحكم صدر بحقه وفقا لأحكام المادتين (١٢ و١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥، وبدلالة المادة (٤٠٦/١/أ) من قانون العقوبات».

وكان السيد الشهيد محمد باقر الصدر معروفا بدعمه لنضال الشعب الكوردي من أجل نيل حقوقه المشروعة، وبدفاعه العلني عن الكورد في مواجهة الظلم.

محمد شيخ عثمان:

مرافعة تاريخية لكركوك
وصرخة وطنية من اجل العراق

(((لم تكن مجرد دفاع عن كركوك، بل دفاع عن فكرة العراق نفسها)))

ليست كل الخطب التي تلقى في اللحظات المفصلية تاريخية بالمعنى العميق للكلمة، فالتاريخية لا تمنح للخطابات والمداخلات والبيانات لمجرد صدورها في توقيت حساس، بل تكتسب حين تصاغ السياسة بوصفها معرفة، وتدعم المواقف بالوثيقة والخريطة والمصدر، وحين يتحول الخطاب من انفعال سياسي الى حجة

> القوة الحقيقية للمرافعة لم تكن في اللغة، بل في الادلة

مؤسسة على وقائع لا تقبل الانكار.

بهذا المعنى، جاءت مرافعة الرئيس الراحل مام جلال امام مجلس الحكم العراقي في التاسع من شباط ٢٠٠٤ مرافعة تاريخية مكتملة الاركان، لا لكونها دفاعا عن قضية كردية فحسب، بل لانها اعادت تعريف اسس بناء الدولة العراقية نفسها، وربطت وحدة العراق باحترام شروط تاسيسه، لا بتجاهلها.

ان الظرف الذي القيت فيه المرافعة لا يقل اهمية عن مضمونها،ففي مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، كانت هناك تفاهمات واضحة داخل مؤتمرات المعارضة العراقية، من فيننا الى صلاح الدين ولندن ،اقرت التوجه الكوردي باختيار الفيدرالية ضمن حدود الدولة العراقية وسيادتها وكذلك بوجود ظلم تاريخي لحق بكركوك والمناطق الكردستانية التي تعرضت لسياسات التعريب والترحيل القسري، واكدت ضرورة تصحيح الاوضاع غير الطبيعية التي فرضها النظام السابق، غير ان هذه التفاهمات بدأت تتعرض للتراجع والتسويف داخل مجلس الحكم، مع صعود خطاب يطالب بتجميد الملفات الحساسة باسم الاستقرار، وهو ما رآه مام جلال خطرا حقيقيا، ليس على الحقوق الكردية فقط، بل على منطق الشراكة الوطنية ذاته،ومن هنا جاءت المرافعة بوصفها تدخلا تصحيحيا في لحظة مفصلية.

-قضية حق لا مشروع ضم-

احد اكثر سوء الفهم شيوعا حول المرافعة انها كانت دعوة لضم كركوك الى اقليم كوردستان. والحقيقة ان مام جلال كان واضحا ومسؤولا الى اقصى الحدود، اذ اكد انه لا يطالب في تلك المرحلة بضم كركوك، بل بتصحيح نتائج سياسات استبدادية موثقة وقد حدد بشكل دقيق مسار الحل:

- اعادة الكرد والتركمان المرحلين قسرا.
- اعادة الوافدين الذين تم توطينهم في اطار التعريب الى مناطقهم الاصلية.
- تطبيع وتصحيح حدود المحافظة وغيرها التي تم احداث تغييرات عليها ضمن سياسات تطهير قومي وطائفي.
- اجراء احصاء سكاني مهني.
- تنظيم استفتاء حر يحدد فيه سكان كركوك مصير مدينتهم.

بهذا الطرح، نقل مام جلال قضية كركوك من كونها مادة للاستقطاب القومي الى نموذج للعدالة الانتقالية، وحل وطني يمنع الانقسام ولا يؤسس له.

-حين تتكلم الوثيقة وتحتكم الجغرافيا-

القوة الحقيقية للمرافعة لم تكن في اللغة، بل في الادلة، فقد قدم مام جلال امام مجلس الحكم وثائق عصبة الامم، وخرائط عثمانية رسمية، وكتبا معتمدة في الجغرافيا والتاريخ، مثل كتاب مشكلة الموصل وقاموس الاعلام، ليؤكد جملة من الحقائق الجوهرية:

- ان حدود العراق التاريخية لم تتجاوز جبل حمرين
- ان كوردستان تبدأ جغرافيا وسياسيا شمال هذا الخط
- ان ولاية الموصل لم تكن جزءا من الدولة العراقية عند تاسيسها عام ١٩٢٠
- ان الحاق كوردستان الجنوبية بالعراق عام ١٩٢٥ تم بقرار دولي مشروط

ومن اهم ما ورد في المرافعة، الاستشهاد بتصريحات ادمونز، ممثل بريطانيا في لجنة عصبة الامم، الذي اكد ان

المساس بالهوية الكوردستانية لكركوك يعد انتهاكا صريحا للتعهدات الدولية، وان ذلك ينسف الاساس القانوني الذي ضمت بموجبه ولاية الموصل الى العراق.

(((من المرافعة الكردية الى الصرخة الوطنية)))

القراءة المتعمقة للمرافعة تكشف انها لم تكن صرخة كردية ضيقة، بل صرخة وطنية مسؤولة فالرئيس مام جلال لم يدافع عن كوردستان على حساب العراق، بل دافع عن العراق من خلال احترام كوردستان.

كان خطابه موجها الى شركائه في الحكم حين قال بوضوح ان وحدة العراق لا تصان بالقسر ولا بالانكار، بل بالاعتراف بالحقوق وتنفيذ التعهدات التي قامت عليها الدولة.

وقد ذكرهم بحقيقة اساسية: ان كوردستان اختارت الانضمام الى العراق، لا الى تركيا، وكان هذا الخيار مشروطا باحترام خصوصيتها القومية والادارية والثقافية.

(((مقومات تاسيس الدولة العراقية)))

لقد تجاوزت المرافعة ملف كركوك لتصل الى جوهر الدولة العراقية الحديثة حيث اعاد مام جلال التذكير بان:

• معاهدة سيفر، في بنودها ٦٢ و٦٣ و٦٤، اعترفت بحق الكرد في تقرير المصير.

• الحكومتين العراقية والبريطانية اعترفتا رسميا عام ١٩٢٢ بحق الكرد في تاسيس حكومة كوردستانية ضمن حدود العراق.

• مراسلات الملك فيصل مع تشرشل حددت حدود الدولة العراقية عند جبل حمرين.

• اللغة الكردية اقرت كلغة رسمية في المناطق الكردية بموجب قرارات دولية.

ومن هنا جاءت عبارته المفصلية التي لخصت جوهر

> **تجاوزت المرافعة ملف كركوك لتصل الى جوهر الدولة العراقية الحديثة**

المرافعة: بعد ٨٢ عاما من حق الاستقلال، تناقشوننا اليوم على الفيدرالية؟

(((عن الضرورات الانية للمرافعة)))

اهمية هذه المرافعة اليوم لا تكمن في استذكارها بوصفها حدثا تاريخيا، بل في التعامل معها كوثيقة تاسيسية مهملة،فهي تقدم نموذجا لكيفية ادارة التعدد القومي داخل الدولة، وتوضح ان ازمات العراق الراهنة ليست قدرا، بل نتيجة مباشرة لانكار متكرر للحقوق واخلال مزمن بالتعهدات.

واليوم فان الجيل الجديد من الساسة وصناع القرار احوج ما يكون للعودة الى هذه الوثيقة، لا من باب العاطفة، بل لفهم البدايات التي بني عليها هذا البلد، وشروط ديمومته واستقراره.

مرافعة مام جلال لم تكن مجرد دفاع عن كركوك، بل دفاع عن فكرة العراق نفسها: عراق لا يخاف من تنوعه، ولا يهرب من تاريخه، ولا يبنى على انقاض الظلم.

وبعد اكثر من عقدين، ما زالت تلك المرافعة قائمة، عصية على التفنيد، شاهدة على ان الوثيقة الصادقة اقوى من كل الخطابات العابرة.

والى الان لاتزال هذه المرافعة تشكل فرصة ثمينة في مسار بناء الدولة العراقية ،واعادة قراءتها اليوم ليست ترفا فكريا، بل ضرورة سياسية لاعادة تصحيح المسار، وبناء دولة تقوم على الاعتراف المتبادل، واحترام التاريخ، وتحويل التعدد من مصدر ازمة الى عنصر استقرار.

سوران الداوودي :

مرافعة غيّرت مسار النضال

لم تكن مرافعة فقيد الامة جلال طالباني مجرّد خطاب عابر في قاعة رسمية، وانما الإعلان عن ولادة مرحلة جديدة من النضال مرحلة انتزع فيها الكرد والعراقيون معا حقهم في تسجيل المأساة في والوثائق القانونية والتاريخية وتحويل الويلات إلى قرائن ، والتاريخ المزوّر إلى حقيقة لا يمكن طمسها بعد الآن.

لقد أدرك مام جلال، بحسه السياسي العميق وقراءته الدقيقة لمسارات الصراع، أن البندقية لا تقدر وحدها كتابة المستقبل، وأن انتصارالشعوب لا تقتصر فقط على ساحات القتال، بل في ملفات أرشيف الحقائق ومحاكم وضمير الأمم. فجاءت مرافعته أشبه بجسرٍ تاريخي نقل القضية من جبال المقاومة إلى فضاء الشرعية الوطنية والقانونية.

لم يقتصرحديثه بوصفه زعيما كرديا فحسب وانما تحدث بلسان عراقٍ جريحٍ تم مصادرة ذاكرته وشُوّه تاريخه، حمل الوثيقة والدليل والتاريخ الحي بدل الروايات الرسمية الباردة. وهنا تكمن عظمة تلك اللحظة: حين واجه الكذب المتراكم بالحقيقة المجرّدة دون خوف أو مجاملة أو حسابات ضيقة.

تلك المرافعة كانت بمثابة ثورة هادئة داخل اطار الدولة نفسها. كسرت حاجز "الاستحياء السياسي" من قول الحقيقة، وحررت الوعي العراقي من عقدة الخوف، وأرست تقليدا جديدا في ميادين النضال.

ومنذ ذلك اليوم دخل العمل النضال القومي والوطني مرحلة جديدة ولم يعد كما كان قبله. متنقلا إلى مشروع قانوني–تاريخي متكامل، يطالب بالعدالة باسم الضحايا، وبالشراكة باسم الحقيقة، وبالوطن باسم كل من عانى فيه.

مام جلال لم يدافع عن الكورد فقط، بل دافع عن معنى الدولة العادلة وفسر تفاصيلها مدافعا عن حق العراق في أن يعرف تاريخه كما هو. ولهذا بقيت مرافعته علامة فاصلة بين زمن الإنكار وزمن الاعتراف، بين مرحلة القمع ومرحلة البحث عن العدالة.

سلامٌ على روحك يا من علّمتنا أن الحقيقة أقوى من الرصاص، وأن الوثيقة أخطر على الظالم من ألف معركة، وأن الأوطان تُبنى بالشجاعة الأخلاقية قبل القوة العسكرية.

ونعاهدك اليوم، كما عاهدناك بالأمس، أن نمضي على طريق الحقيقة، والعدالة، والوطن الذي يتّسع لكل أبنائه دون تزييف أو إقصاء.

عباس عبدالرزاق :

المرافعة الكبرى ..قراءة تاريخية وسياسية في خطاب مام جلال

في التاسع من شباط ٢٠٠٤، وبين جدران مجلس الحكم العراقي، وقف مام جلال، زعيم المشروع الكردي الحديث، ليس فقط ليقدّم خطابا سياسيا، بل ليترك مرافعة تاريخية وفلسفية تُعيد تعريف النزاع على كركوك. كانت دقائق خطابه كافية لتذكير الجميع بأن كركوك ليست مجرد مدينة على الخريطة، بل مختبر للسلطة، الهوية، والذاكرة الجماعية في العراق الجديد بعد سقوط النظام السابق.

المدينة التي تتجاوز الجغرافيا

كركوك ليست مدينة عادية. فهي مرآة العراق المتعدد الإثنيات، حيث تتقاطع الروايات التاريخية:

الكورد يرونها قلب كردستان التاريخية.

العرب يعتبرونها جزءا من الدولة العراقية الموحدة.

التركمان يطالبون بحماية وجودهم السياسي والثقافي.

كل شارع في كركوك، وكل حي، يحكي صراعا بين القانون والسيادة، بين الواقع والتاريخ. وهنا تكمن أهمية خطاب مام جلال: لم يكن مجرد كلمة، بل إعلان فلسفي: الهوية ليست مجرد اسم على الخريطة، بل قوة سياسية قادرة على إعادة كتابة التاريخ.

المرافعة كأداة قوة سياسية

مام جلال لم يكتفِ بإلقاء خطاب عام، بل استخدم الوثائق التاريخية كسلاح سياسي واستراتيجي.

-خرائط عثمانية قديمة تُظهر التوزيع السكاني الكردي.

-إحصاءات أجنبية وسجلات الدولة العراقية تُظهر عمليات التعريب القسري.

-شهادات السكان وذكريات المجتمعات المحلية تؤكد رواية الأحقية التاريخية.

هنا يكمن البعد الفلسفي للمرافعة: الذاكرة الجماعية تتحول إلى سلطة سياسية، وأي قوة مركزية، مهما امتلكت من قوانين، قد لا تستطيع مواجهة هذه السلطة الرمزية.

> **خطاب مام جلال لم يكن مجرد كلمة، بل إعلان فلسفي**

المرافعة كشفت مفارقة الدولة العراقية:

المادة ١٤٠ من الدستور العراقي كانت واضحة في النص: تطبيع، إحصاء، واستفتاء.

لكنها لم تُنفذ على الأرض، بسبب تضارب المصالح بين بغداد، أربيل، والفصائل المحلية.

مام جلال، بخطابه، حول التاريخ إلى مرجعية أخلاقية وسياسية تتحدى أي قانون لا يُطبق. وهذا يعكس حقيقة فلسفية: القوة الرمزية للحق التاريخي قد تتجاوز سلطة القانون المكتوب، خاصة في الدول الهشة.

البعد الرمزي والفلسفي للمرافعة

الخطاب لم يكن مجرد خطاب سياسي تقليدي، بل درس فلسفي في القوة، الذاكرة، والهوية:

١. الذاكرة كأداة قوة: الوثائق والتاريخ يُستخدمان لتثبيت الحقوق.

٢. الرواية الجماعية تتجاوز الدولة: أي نص قانوني ضعيف أمام قوة الهوية الجماعية.

٣. الرموز تصنع السلطة: مام جلال أصبح رمزا لتوحيد الهوية الكردية والمطالبة بحقوقها في كركوك.

التحدي الإقليمي والدولي

مرافعة مام جلال لم تحدث في فراغ. التدخل الإقليمي والدولي شكل الخلفية الاستراتيجية للخطاب:

تركيا: تراقب أي تحرك كردي قد يؤثر على الداخل التركي.

إيران: تدعم بغداد لضمان النفوذ الإقليمي.

الولايات المتحدة: داعمة للنصوص القانونية، لكنها توازن مصالحها بين الأطراف.

هذا المزيج من القوى جعل كركوك ساحة معقدة للصراع بين القانون، القوة، والهوية، ورفع من أهمية الخطاب الرمزي أمام مجرد القانون المكتوب.

دروس استراتيجية وفلسفية

١. المدن متعددة الهوية تختبر هشاشة الدولة: كركوك نموذج حي.

٢. القانون وحده لا يكفي: أي نص دستوري يحتاج قوة سياسية حقيقية ليُطبق.

٣. الرواية والذاكرة أسلحة استراتيجية: الهوية الجماعية يمكن أن تعيد صياغة السلطة على الأرض.

٤. النفط والـموارد الاقتصادية مضاعف للصراع: السيطرة على الموارد تعني النفوذ والقدرة على التأثير.

المرافعة اليوم: انعكاسات مستمرة

بعد أكثر من عقدين على الخطاب، تستمر مرافعة مام جلال في التأثير على: السياسة العراقية الداخلية.

التوازن بين بغداد وأربيل. الصراع الرمزي على الرواية التاريخية. التحديات الإقليمية والدولية.

كركوك اليوم ليست مجرد نزاع محلي، بل نموذج عالمي لفهم العلاقة بين التاريخ، القانون، والهوية في مناطق الصراعات المعقدة.

مرافعة مام جلال في كركوك تعلمنا أن: "التاريخ ليس ما حدث فقط، بل ما يُروى ويُستشهد به، وما يُستخدم لإعادة رسم الحدود والهوية". كركوك ليست مجرد مدينة، بل مختبر عالمي للصراع على السلطة، القانون، والذاكرة، ودراسة هذه المرافعة تعطي دروسا لكل محلل سياسي، مفكر استراتيجي، أو ناشط يسعى لفهم ديناميات القوة في الشرق الأوسط.

د. عدالت عبد الله:

الكرد والمستجدات القادمة..!

عن صحيفة كوردستاني نوى/الترجمة:نرمين عثمان محمد

على وقع أحداث الأشرفية والشيخ مقصود في سوريا، وبالتزامن مع جملة من التطورات الإقليمية والدولية السابقة واللاحقة، شاركتُ قبل مدة، مع عدد من الباحثين، في ندوة علمية بدعوة من جامعة(راپەڕین) ، جرى فيها بحث التحديات التي تواجه السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

في ورقةٍ بحثيةٍ أعددناها، اخترنا عنوانا مقصودا يحمل إشارة واضحة إلى قدوم مرحلة خطِرة، سيكون الكرد – للأسف – أحد الأطراف الذين سيواجهونها في المنطقة. وكان عنوان محورها الرئيس: «الكرد في عالمٍ مخيف..!».

واستندنا في ذلك إلى مؤشرات الحرب الروسية-الأوكرانية، وسقوط نظام الأسد، وحرب غزة، ثم حرب الأيام الاثني عشر بين إسرائيل وإيران، فضلا عن صراعات أخرى في المنطقة، يقابلها موقف دولي عاجز وانقسام عالمي على أكثر من محور متناقض في المواقف. وكل ذلك يدل بوضوح على أن المنطقة، بل والعالم عموما، يدفعان أثمانا أمنية وإنسانية ومادية باهظة، ولن تنتهي قريبا.

وربطنا هذا الاستنتاج بجانبٍ من التنظير والفلسفة السياسية التي تحوّلت – مع الأسف – إلى ممارسة فعلية لدى القوى الكبرى في المنطقة والعالم. والمقصود

ماذا أعد الكرد لأنفسهم في هذا العالم المخيف؟

هو اعتماد خيار الحرب والعنف، إما بديلا عن الجهود الدبلوماسية التي وصلت إلى طريق مسدود، أو وسيلة لفرض ما يُسمّى بالسلام، الذي ينتهي في جوهره إلى حربٍ مفتوحة أو حربٍ مقنّعة تحت شعار تحقيق الاستقرار!

وفي تلك الندوة، ثم في ورقةٍ لاحقة، نبّهنا إلى أن هذا المنظور الخطير على السلام والنظام الدولي المعاصر، والذي بدأ منذ عام ٢٠٢٢، سيؤدي إلى اتساع رقعة الصراعات، وسفك مزيد من دماء المدنيين، وتجدد المآسي الإنسانية، وتشريد الملايين، وتدمير مساحات واسعة من العمران في المناطق المشتعلة.

ولعل أبرز الأدلة على ذلك ما شهدته مدن مثل خاركيف، ماريوبول، باخموت، سيفيرودونيتسك، ليسيتشانسك، إيربين وبوتشا قرب كييف في الحرب الروسية-الأوكرانية. وفي سوريا: حلب، الرقة، دير الزور، إدلب وريفها، حمص، الحسكة، قامشلو، ومحيط كوباني. وفي فلسطين: غزة، وأجزاء من خان يونس، رفح، جباليا، بيت حانون. وفي اليمن: صنعاء، تعز، مأرب، صعدة. وفي ليبيا: طرابلس، سرت، مرزق، سبها. وفي لبنان: جنوب البلاد، بل وحتى بعض أحياء بيروت. وكلها تكبدت خسائر جسيمة.

فإذا كانت تلك الدول والمناطق، رغم امتلاكها كياناتٍ ودولا قائمة، لم تستطع أن تحمي نفسها من الدمار والحروب الدامية، فكيف سيكون حال أمةٍ مثل الكرد في عالمٍ كهذا؟ هل سيتوقف الموت والقصف والنزوح عند حيي الأشرفية والشيخ مقصود في حلب؟ أم يمكن، بذريعة إحياء أجندات قديمة، أن يتوسع المشهد تدريجيا ليطال أجزاء أخرى من كردستان، على الأقل نحو جنوبها وشرقها، لا سيما أن العراق وإيـران يمثلان محورين جيوسياسيين في هذه المعادلة التدميرية الإقليمية والدولية؟

حين يقول المبعوث الأمريكي بـاراك: «إذا كانت الحروب في الشرق الأوسط لم تنتهِ على أيدي الأنبياء، فكيف ستنتهي على أيدينا؟»، فإن ذلك بحد ذاته تعبير عن احتمالات حربٍ واسعة ومفتوحة في المنطقة. وحين يتحدث هاكان فيدان عن حربٍ قادمة في سنجار وقنديل ومخمور، فإنه يكشف جانبا من السيناريوهات المحتملة. وحين تسعى روسيا للعودة بقوة إلى الساحة السورية والإقليمية، وترسل مع الصين أسلحة جديدة إلى طهران وتعزز قدرات إيران الدفاعية الجوية، ندرك أن الحروب باتت ذات أبعاد عالمية.

وحين يُعِدّ شرع ورغد صدام في دمشق أحد عشر ألف مسلحٍ سنيّ وبعثي سابق لسيناريوهات مستقبل العراق، وحين توسّع إسرائيل حدودها الأمنية داخل سوريا، وحين تتسع تنافسات السعودية والإمارات في الخليج والشرق الأوسط وأفريقيا، وحين ينفذ العراق عمليات عسكرية واسعة على حدوده مع سوريا، وحين تتكثف حاملات الطائرات الأمريكية في بحار المنطقة – فإن كل ذلك، إلى جانب تطورات أخرى كثيرة، يعكس فلسفة سياسية باتت ترى في الحرب خيارا قويا ومطروحا.

صحيح أن المفاوضات، ومـحـاولات التفاهم، والمؤتمرات، والبيانات، والتحركات الدبلوماسية لا تزال قائمة لكبح هذا الخيار، لكن بما أن الخيار نفسه – للأسف – متشابك مع أطماعٍ ورؤى سياسية خاصة وخطيرة، تحمل في طياتها إشارات إلى إعادة رسم خرائط المنطقة والعالم، فإنه يبقى احتمالا مفتوحا.

ويبقى السؤال: ماذا أعدّ الكرد لأنفسهم في هذا العالم المخيف؟ ما هي خططهم واحتياطاتهم ليخرجوا بأقل الخسائر الممكنة؟

نص حديث هاكان فيدان لقناة سي إن إن ترك

CNN TURK/ الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

اجاب وزير الخارجية التركي هاكان فيدان على أسئلة أحمد هاكان في برنامج «المنطقة المحايدة» الذي تبثه قناة سي إن إن ترك. فيما ياتي تنشر «المرصد» نص الحوار:

الاستعداد لسيناريوهات بديلة

فعندما سئل وزير الخارجية التركي هاكان فيدان عما اذا كانت الاطراف تسعى الى كسب الوقت في ظل هجوم وشيك، ام انها ترغب فعلا في التفاوض، اجاب قائلا: كلاهما، وهذا امر غير مفاجئ، فهي قاعدة من قواعد الاستراتيجية.

واوضح فيدان ان الانخراط في مثل هذه المحادثات داخل بيئات يسودها هذا القدر من العداء، يفرض بالضرورة الاستعداد لسيناريوهات بديلة، مؤكدا ان كلا الطرفين يراقبان هذه الاستعدادات عن كثب.

واشار فيدان الى ان الولايات المتحدة تبنت تكتيك ضغط اكثر وضوحا، موضحا ان نشر واشنطن لاساطيلها وقاذفاتها في المنطقة، وتحريك قواتها الاستراتيجية، بالتوازي مع اعلانات طهران عن تعزيز ترسانتها الصاروخية، كلها مؤشرات تدل على ان اي هجوم محتمل سيكون معقدا ومكلفا لجميع الاطراف.

واكد فيدان ان هذا السلوك متجذر في طبيعة العمل الدبلوماسي والامني، مشددا على ان اظهار القوة والاستعداد يبقى امرا ضروريا في مثل هذه القضايا الحساسة.

اخبروا الايرانيين

وكشف فيدان ان ايران تعرضت لهجوم خلال سير المفاوضات في شهر يونيو، قائلا: تلقينا اتصالا هاتفيا من وزير الخارجية الامريكي روبيو بشان الهجوم الاخير، حيث قال لنا: اخبروا الايرانيين ان اي شيء قد يحدث خلال الساعات القليلة القادمة.

واضاف فيدان انه عندما نقل هذا التحذير الى عراقجي، اكد الاخير ان المفاوضات لا تزال مستمرة، مشيرا الى ان الجانب الاسرائيلي هو من بادر باطلاق النار في ذلك التوقيت.

واوضح فيدان ان واجبهم يتمثل في اتخاذ كل الاجراءات الممكنة لمنع وقوع كارثة من شانها ان تفضي الى تعقيد الاوضاع اكثر في المنطقة، مؤكدا انهم يبذلون اقصى ما بوسعهم لتحقيق ذلك.

المحادثات في عمان وموقف تركيا

وذكر فيدان ان ايران تمتلك الياتها الخاصة في صنع القرار، موضحا ان اختيار سلطنة عمان كاطار للمحادثات كان قرارا متخذا مسبقا، ويجري العمل به بشكل مستمر.

واشار الى انه اقترح اجراء محادثات مباشرة وجها لوجه بين الطرفين، مع التشديد على ضرورة احترام مسارات صنع القرار الداخلية لكل طرف.

واوضح فيدان انه لا يعتقد ان ايران في موقع يسمح لها حاليا بالتفكير في نقل المفاوضات الى تركيا، قائلا: ايران ليست في وضع يمكنها من التفكير في ذلك، فهناك مخاطر اكبر محتملة في الوقت الراهن، وهم منشغلون بمحاولة منعها، فهذه مسالة حياة او موت.

واكد فيدان ان تركيا تتطلع الى تحقيق نتيجة ايجابية من المحادثات الجارية في عمان، مشيرا الى ان انقرة اجرت اتصالات واسعة مع الطرفين، كما اجرت مشاورات مع دول اقليمية عدة من بينها قطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ومصر.

واشار فيدان الى ان تركيا، انطلاقا من رؤيتها الاولية للقضية الفلسطينية، عملت على جمع دول المنطقة لمعالجة قضاياها المشتركة، قائلا: لقد خضنا نضالا كبيرا، نضالا دبلوماسيا، من اجل القضية الفلسطينية، وبدلا من التحرك بشكل منفصل، ينبغي ان نظهر القدر نفسه من التضامن في القضية الايرانية. دعونا ننشئ منصة مشتركة، ونتوصل الى توافق في الاراء، ونتبادل الافكار، ونوجه من هنا رسالة واضحة الى كل من الامريكيين والايرانيين.

اهمية تعزيز الملكية الاقليمية

اكد وزير الخارجية التركي هاكان فيدان على اهمية تعزيز الملكية الاقليمية، مشيرا الى ان هذا الامر يسهم بشكل ملحوظ في تحسين ممارسات العمل المشترك، وهو نهج غاب عن المنطقة لسنوات طويلة.

وقال فيدان ان السنوات القليلة الماضية شهدت دعما واسعا من دول المنطقة، بفضل الافكار التي طرحتها تركيا والاجراءات البناءة التي اتخذتها، موضحا ان العمل يجري حاليا بروح الفريق المتناغم على مستويي القيادات والوزارات في هذه القضية، رغم ان التحديات والمشاكل لا تزال قائمة.

ولفت فيدان الانتباه الى الحاجة الماسة لانشاء منصات تعاون اقليمي فاعلة، مؤكدا ان اكبر متطلبات المنطقة اليوم تتمثل في ترسيخ الثقة المتبادلة بين دولها. واوضح ان غياب هذه الثقة يدفع بعض الدول الى اللجوء للقوى المهيمنة، طلبا للدعم او الحماية، اما بسبب ضعف علاقاتها مع الفاعلين الاخرين، او نتيجة مخاوف وهواجس قائمة.

وشدد فيدان على ضرورة ازالة هذا الغموض، مبينا ان السبيل الى ذلك، كما يجري التفكير فيه منذ سنوات، وكما يتبناه الرئيس التركي، هو اضفاء الطابع المؤسسي الحقيقي على تحالف التضامن الاقليمي.

واكد فيدان ان هذا التوجه يجب ان يشمل المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، مع ضرورة مواصلة النقاشات وتطوير اليات التعاون بما يخدم استقرار المنطقة ومصالح شعوبها.كيد على ان هذا النهج لاقى ايضا ترحيبا من الجانب الامريكي، مشيرا الى ان نظراءه في واشنطن اكدوا انهم لمسوا نتائج ايجابية لمثل هذا الاسلوب في التعامل مع ازمة غزة.

تطورات في المستقبل القريب

وصرح فيدان بأنه تم تقديم «عدد من المقترحات المتقدمة للغاية»، وأنه يعتقد أن هناك بعض التطورات في المستقبل القريب التي «ستقدم مساهمة هائلة» في الاستقرار الإقليمي.

وأشار فيدان إلى أن إيران صرحت بأنها سترد إذا واجهت هجوما كبيرا، وقال: «هذا الرد يشمل في الواقع هجمات على أهداف معينة في دول المنطقة».

مناطق تهديد نوليها اهتماما بالغا

وصرح بأن استهداف البنية التحتية للطاقة في دول المنطقة بذريعة «الهجمات على القواعد الأمريكية» قد يؤدي إلى انتشار الحرب في المنطقة، وإذا حدث ذلك، فسيكون من غير الواضح «أين نتوقف».

وأكد فيدان، مشددا على أن تركيا على مقربة من هذه القضية، قائلا: «لدينا مناطق تهديد نوليها اهتماما بالغا منذ سنوات عديدة، هناك قضايا نتابعها عن كثب فيما يتعلق بأمننا القومي، وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب.

بصراحة، لا نريد أن نشهد سيناريو يؤثر سلبا على هذه القضايا ويزيد الوضع سوءا».

وأكد فيدان أن كل حرب مدمرة في المنطقة تجلب معها مآسي هائلة وعدم استقرار، مشيرا إلى أن هذا قد شوهد في العراق وسوريا وأفغانستان.

تغيير النظام بالضربات الجوية مجرد وهم

وعندما سُئل فيدان عن احتمال شن غارة جوية على إيران، بالنظر إلى أن من ينفذها يهدف إلى الإطاحة بالنظام، أجاب قائلا: «لا، لن يحدث ذلك».

وصرح فيدان بأن هناك استياء حقيقيا واحتجاجات وانتفاضات وردود فعل قاسية على بعض المشاكل الموجودة في المجتمع الإيراني، وأن هناك تكهنات جدية بشأن الخسائر في الأرواح في الاحتجاجات.

وصرح فيدان بأن الأرقام الرسمية في هذا الشأن تبلغ حوالي ٣٠٠٠، مضيفا أن نظرائه قدموا أرقاما مختلفة.

وأكد فيدان أن هذه أعداد كبيرة عندما تكون حياة البشر على المحك، وأشار إلى ما يلي:

-هناك مشكلة حقيقية، لكنها لا تتعلق بتغيير النظام، أو بأي شيء من شأنه تغييره، حتى في حالة الحرب لا أريد الخوض في سيناريوهات محددة في إيران، لكن النظام لن يتغير بالضربات الجوية أو غيرها. هذا مجرد وهم.

ما سيحدث هو أن الحكومة ستضعف، والنظام سيضعف، وسيصبح عاجزا عن تقديم الخدمات للشعب.

حينها، قد يختار النظام القائم اتخاذ قرارات أكثر جذرية، وربما إجراء بعض التصحيحات. قد يتحول النظام جذريا.

وأشار وزير الخارجية هاكان فيدان إلى أن إيران لم تتخذ أي خطوات لتسليح اليورانيوم المخصب، قائلا: «الإيرانيون لا يملكون قنابل ذرية. ولا يوجد دليل على نيتهم امتلاكها».وأوضح أنهم أجروا نوعين من المحادثات مع نظرائهم الإيرانيين: محادثات مسجلة بين وزراء خارجية دولهم، واجتماعات ودية تم خلالها تبادل وجهات نظر شخصية، لم تُسجل رسميا.

وأوضح فيدان أن تعريف المشكلة في إيران بأنها النظام نفسه قد لا يكون دقيقا تماما، قائلا: «المشكلة ليست في النظام نفسه، بل في القرارات التي يتخذها والسياسات التي يطبقها. بالطبع، ما إذا كان هذا منفصلا عن النظام نفسه هو موضوع نقاش آخر، ولكن هناك أنظمة أكثر مركزية وشمولية من النظام الإيراني».

وأشار فيدان، إلى أن إيران لا تُحكم بنظام ملكي مطلق، قائلا: «توجد أنظمة ملكية مطلقة في المنطقة. عندما لا تواجه هذه الأنظمة أزمة عالمية، لا تُثار شكاوى دولية لا أحد يهتم بنوع النظام الحاكم، لذا، تكمن المشكلة في القرارات المتخذة والسياسات المُطبقة. ربما يكون استمرار كوادر النظام على حالها منذ الثورة، ونظرتهم إلى البلاد كمنظمة تُواصل الثورة بدلا من كونها نظام دولة قومية، ومحاولتهم حكمها على هذا الأساس، سببا في مشكلة بنيوية.»

إيران لديها نظام حكم فريد خاص بها

وصرح فيدان بأن إيران لديها نظام حكم فريد خاص بها، مشيرا إلى أن هذا النظام تمكن من تحقيق التوازن بين التغيير والاستمرارية.

صرح فيدان بأنه في نظام الحكم في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى رئيس الوزراء المنتخب، يوجد أيضا ملك لديه سلطة الموافقة على كل شيء، وأضاف: «انظروا، إذا كانت لديكم القدرة على توقيع شيء ما، فلا شيء رمزي. إذا لم يدخل أي شيء حيز التنفيذ بدون توقيعكم، فلا شيء رمزي».

وصرح بأن التحدي الأكبر الذي يواجه جميع الدول التي تحكم الدول القومية هو إيجاد نظام يحقق النسبة الذهبية بين التغيير والاستمرارية، مضيفا أن الدول تكون أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات وتتمتع بمستقبل أكثر صحة

بقدر ما تستطيع تحقيق هذا التوازن.

وأشار فيدان إلى أنه في إيران توجد حكومة وصلت إلى السلطة من خلال انتخابات شعبية، وزعيم مستقل عن الانتخابات، وتابع قائلا:

-لا يُمثّل هذا الزعيم قوة سياسية فحسب، بل له أيضا موقف ديني. لذا، فإنّ اتباعه واجب، سواء في الفقه الإسلامي أو في الجانب الروحي. فهو زعيم صوفي، وقائد في الفقه الإسلامي، وزعيم سياسي، باختصار، هو يُوحّد جميع القوى ومجالات النفوذ المُشتّتة في أنحاء العالم، وهذا يُعدّ ديناميكية نادرة للسلطة. ونتيجة لذلك، يُمارس نفوذا كبيرا على المجتمع، ولا سيما على المجتمع الشيعي. فكل قرار يُتخذ هنا يستمد قوته من هذا النفوذ، لأنّ شرعيته تكمن هنا. لقد جمع كلّ مراكز القوة تحت سيطرته.

أشار فيدان، مستذكرا عمله كمحافظ لتركيا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل انضمامه إلى جهاز المخابرات الوطنية (MIT)، إلى أنه «من جهة، تُصرّ إيران بشدة على هذا المستوى من تخصيب اليورانيوم. ومن جهة أخرى، هناك فتوى صادرة عن المرشد، عن القيادة، تنص على أن «صنع قنبلة ذرية محظور». الآن، مع وجود هذه الفتوى، لا يستطيع النظام إنتاج قنبلة. لكنه يُطوّر قدرات قريبة من صنع قنبلة. أنت لا تصنع قنبلة، ولكن لأنك تُطوّر هذه القدرات، فأنت مُعرّض باستمرار للعقوبات. يُعاملون كما لو أنهم صنعوا قنبلة.»

وأشار فيدان إلى أن إيران لم تتخذ أي خطوات لتسليح اليورانيوم المخصب، وتابع على النحو التالي:»الإيرانيون لا يملكون قنابل ذرية. ولا يوجد دليل على رغبتهم في امتلاكها. فمن جهة، يحتاجون إلى تخصيب اليورانيوم، ومن جهة أخرى، يحتاجون إلى تطوير رؤوس حربية، ثم دمجهما. لم تتخذ إيران أي خطوة نحو تسليحها. إنها لا تملك مثل هذا الشيء. وهناك افتراضات، يتم تحديثها باستمرار، مفادها أنهم قادرون على فعل ذلك في هذه الفترة الزمنية إذا أرادوا.»

وصرح فيدان بأن القضية الرئيسية هي كمية اليورانيوم المخصب من قبل إيران، وأشار إلى أن بعض التحليلات المتعلقة بعدد القنابل النووية التي يمكن إنتاجها بالكمية التي تمتلكها إيران تعكس الحقيقة.

قال فيدان: «لكن بالطبع، لا يقتصر صنع القنبلة النووية على تخصيب اليورانيوم فحسب. فهذا يعني وجود عملية أخرى، وتقنية أخرى ضرورية لتحويله إلى سلاح. وهذا أمر لا غنى عنه أيضا. الآن، يكمن أكبر مخاوف إيران في العناصر الثلاثة: اليورانيوم المخصب، وتحويله إلى رأس حربي نووي، وإيصاله إلى صاروخ. وإذا كان هناك ارتباط بين تخصيب اليورانيوم وإنتاج العنصر الثالث، فإن هذا يُصبح إشكاليا، هذا هو الافتراض، وهو سيناريو قائم دائما. لذلك، هناك آراء ترى أن موقف إيران غير المفهوم هو: «إذا لم تكن لديكم مثل هذه النية، فلا تُخصبوا اليورانيوم بهذا القدر، ولا تفرضوا مثل هذه العقوبات القاسية».

وفي معرض تعليقه على ضرورة تحقيق انفراجة فيما يتعلق بالأسلحة النووية، قال فيدان: «في نهاية المطاف، يحتاج المجتمع الدولي إلى تحقيق انفراجة جدية للغاية فيما يتعلق بالأسلحة النووية، لأن هناك ازدواجية في المعايير، بل ازدواجية خطيرة».

وأشار فيدان إلى أن تركيا كانت طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ سبعينيات القرن الماضي، وأكد أن هناك بعض الأحكام غير العادلة في هذه الاتفاقية.

«الظلم النووي»

أشار فيدان، مُلفتا الانتباه إلى البند الوارد في الاتفاقية الذي ينص على أن الدول التي تمتلك أسلحة نووية اعتبارا من تاريخ التوقيع ستستمر في امتلاكها، قائلا: «هذه الدول الخمس هي الأعضاء الدائمون في الأمم المتحدة. ولن

تتمكن أي دولة أخرى من ذلك. في المقابل، ستتلقى هذه الدول نقلا للتكنولوجيا اللازمة للطاقة النووية السلمية، وستبذل الدول التي تمتلك أسلحة نووية قصارى جهدها للتخلص منها. لكن لم يتم الوفاء بأي من البندين الأخيرين. لذلك، ثمة ظلم نووي.»

صرح فيدان بأنه بناء على عدة سيناريوهات تتعلق بإمكانية إزالة الدرع الواقي الذي توفره الولايات المتحدة لحلفائها التقليديين، هناك أيضا سيناريوهات تشير إلى أن بعض الدول قد تصبح نووية بسرعة، مضيفا: «في المستقبل، قد نشهد المزيد من الدول التي تسعى لامتلاك أسلحة نووية، ولن تكون هذه إيران أو أي دولة من الشرق الأوسط. بل ستكون من منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا».

موقف تركيا من امتلاك إيران أسلحة نووية

ردا على سؤال حول موقف تركيا من امتلاك إيران أسلحة نووية، صرّح فيدان قائلا: «بصراحة، لا نرغب في رؤية تغييرات جذرية من شأنها أن تُخلّ بالتوازن الإقليمي. هناك توازن قوى قائم، والإخلال بهذا التوازن سيُلحق ضررا بالغا بروح التعاون في المنطقة. ثانيا، سيدفع ذلك الدول التي تُفسّر هذا الأمر بشكل مختلف، والتي لديها مشاكل أخرى مع إيران، إلى السعي لامتلاك أسلحة نووية، وقد نضطر في نهاية المطاف إلى الانضمام إلى هذا السباق. لذلك، لا أعتقد أن هذا سيكون مفيدا للمنطقة».

عندما سُئل فيدان عما إذا كان ينبغي لتركيا امتلاك أسلحة نووية، أجاب: «هذه، بالطبع، قضايا استراتيجية رفيعة المستوى وهي أمور يجب النظر فيها ضمن الصورة الأوسع والأشمل.»

وحدات حماية الشعب الكردية تحتاج إلى تحول تاريخي داخلي

وفيما يتعلق التطورات في سوريا صرح فيدان بأن سوريا قد أحرزت تقدما كبيرا، قائلا: «إن وحدة سوريا وسلامتها واستقرارها، وأن يتحقق ذلك من خلال الحوار دون إراقة دماء، أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا ومع ذلك، لا يزال هناك بعض الخطوات التي يتعين قطعها».

وقال فيدان: «إن انسحاب وحدات حماية الشعب الكردية من المناطق التي تحتلها في الغالب، وتمركزها بشكل أساسي في المناطق التي يسكنها السكان الكرد حاليا، هو وضع من المفترض أن يكون أفضل بكثير من الوضع السابق. ولكن من الممكن الوصول إلى وضع أفضل».

ولفت فيدان الانتباه إلى حقيقة وجود خطوات يجب استكمالها وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه مع منظمة وحدات حماية الشعب الإرهابية في سوريا، وتابع قائلا:تُتخذ هذه الخطوات بشكل أو بآخر يوميا في محاولة للوصول إلى هدف محدد، هناك قدر من انعدام الثقة بين الطرفين، لكنني أعتقد أنه مع اتخاذ خطوات معينة وتنفيذها، ستزداد الثقة، من جهة أخرى، تحتاج وحدات حماية الشعب الكردية أيضا إلى تحول تاريخي داخلي، وتجري هذه المناقشات حاليا داخلها و من المهم أن تجري هذه المناقشات داخل وحدات حماية الشعب.

فإذا أصبحت أكثر واقعية، وأكثر توافقا مع التوجه السوري، بحيث لا تُهدد أمن تركيا أو العراق، أي إذا لم تعد جزءا من طموحات حزب العمال الكردستاني الأصلية فيما يتعلق بالوجود الكردي في الدول الأربع، فسيكون ذلك بمثابة أرضية للنضال من أجل موقف الكرد في وطنهم دون تهديد أي طرف.

دعمنا حقوق الكرد منذ البداية

وقال فيدان: النضال السياسي ضروري هنا، لقد دعمنا حقوق الكرد منذ البداية لطالما كانت هذه نصيحتنا للرئيس السوري أحمد الشرع باصدار مراسيم رئاسية، ولكن كما قلت، سنواصل متابعة هذا الأمر باهتمام بالغ.

وأجاب فيدان على سؤال حول ما إذا كانت العلاقة بين زعيم وحدات حماية الشعب، فرحات عبدي شاهين، المعروف أيضا باسم مظلوم عبدي، وحزب العمال الكردستاني لا تزال قوية فقال :»الأمر مستمر حاليا. ولكن كما ذكرت، ليس في وضع يسمح بمنع التغيير على أرض الواقع لأن التغيير على أرض الواقع أمرٌ يفرض نفسه بالقوة أو باستخدام القوة والتكنولوجيا. كما أن موقف الأمريكيين، وحقيقة أن الوقت الذي كان فيه لعناصر داعش فائدة هناك قد انتهى، كلها عوامل مؤثرة عليهم أن يدركوا حقيقة معينة، وإلا ستكون خسائرهم أكبر.»

وفي إشارة إلى الانتفاضات القبلية في سوريا، قال فيدان: «كنا نعلم مسبقا أن هذا الواقع سيحدث. انظروا، هذا واقع فلنُحَلّ هذا الواقع سلميا قبل أن يصل إلى هذه المرحلة، أنتم تعيشون في عالمٍ من الأوهام، في حلم و سيفرض هذا الواقع نفسه. إنها مسألة وقت، مسألة لحظات. استيقظوا قبل فوات الأوان. لطالما قلنا هذا.»

هذا الشعور بالغربة سيؤدي إلى مشاكل عديدة

أكد فيدان على أهمية بيئة الحقوق والمساواة والحرية التي توفرها الحكومة في دمشق لجميع المواطنين، قائلا: «كدولة، وكشعب، وخاصة رئيسنا، لدينا حساسية كبيرة للغاية تجاه الكرد في سوريا».

واستذكر فيدان أنه ذهب إلى سوريا نيابة عن الرئيس رجب طيب أردوغان حين كان وكيلا لجهاز المخابرات الوطنية لمنع اندلاع حرب أهلية في البلاد، وقال: «لقد شرحنا وضع الكرد بالتفصيل، انظروا، جزء كبير منهم لا يحمل الجنسية، ولا يشعرون بالانتماء و هذا الشعور بالغربة سيؤدي إلى مشاكل عديدة. إنه وضع غير مقبول لقد بذلنا جهودا كبيرة في هذا الشأن، ونريد لمنطقتنا ما نريده لأنفسنا».

صنّفوا كل عربي سني كعضو في داعش

وأشار فيدان إلى استمرار شعور الكرد في سوريا بانعدام الأمن، قائلا: «كانت هناك دعاية لحزب العمال الكردستاني تُصنّف كل عربي سني كعضو في داعش وحتى اليوم، لا يزال بعض النواب أو المتحدثين باسم الحزب، عند حديثهم عن الحكومة السورية، يزعمون انتماءها لداعش، لقد صنّفوا كل عربي سني كعضو في داعش، أو على العكس، رُوّج من كلا الجانبين لفكرة أن كل كردي عضو في حزب العمال الكردستاني أو وحدات حماية الشعب. والآن، يجب استئصال هذه المفاهيم الخاطئة السامة لضمان الأمن.

أنا سعيدٌ بصراحة بصحة نهج أحمد الشرع وزملائه ورؤيتهم لهذه القضية. حتى الآن، لم تقع أي مجزرة أو حالة قمع حقيقية للشعب في المناطق التي زاروها وهذا أمرٌ بالغ الأهمية و نأمل أن يُطوى هذا الفصل بشكل إيجابي للكرد والعرب على حد سواء. كما ستعتبر تركيا مخاوفها الأمنية القومية قد حُلّت، وستتجه سوريا نحو مستقبل أفضل.»

صراعات مفتعلة، وخلافات متوارثة عبر التاريخ

وأكد فيدان أنه لا يوجد سبب يمنع أن تكون المنطقة جنة على الأرض، وتابع قائلا:»صراعات مفتعلة، وخلافات متوارثة عبر التاريخ، ومفاهيم ملتبسة لا نستطيع تجاوزها، ومشاكل سياسية عصية على الحل، ومشاكل عرقية،

وصراعات طائفية.

كل هذا يُهدر الكثير من الوقت والجهد والطاقة في المنطقة فبينما يُحرز تقدم هائل في أجزاء كثيرة من العالم، تُراق هنا الدماء وتُراق الدموع، في الواقع، نحن بحاجة إلى النظر في حلول أخرى توصلت إليها البشرية، والتعلم منها، والمضي قدما. أعتقد أننا أحرزنا تقدما ملحوظا في هذا الصدد، وتكمن الميزة الأكبر للمنطقة في وجود حكومة مستقرة في تركيا لسنوات عديدة، وفي تولي رئيسنا منصبا قياديا. هذه ميزة عظيمة ليس لتركيا فحسب، بل للمنطقة بأسرها.»

وقال وزير الخارجية هاكان فيدان: «إن الحكومة العراقية في وضع يسمح باحتلال أراضيها من قبل جماعة مسلحة أخرى وهي لا تعتبر ذلك تهديدا للأمن القومي».

ردا على الانتقادات الموجهة لسياساته وتصريحاته بشأن سوريا

وردا على الانتقادات الموجهة لسياساته وتصريحاته بشأن سوريا، قال الوزير فيدان: «كلما انتقدنا وحدات حماية الشعب، وكلما تحدثنا عن المناطق التي تحتلها وحدات حماية الشعب، يقولون: «هذه خطوة ضد مكاسب الكرد».

وأكد فيدان أن «العقلية التنظيمية لوحدات حماية الشعب هي أيديولوجية تهدف إلى دفع الكرد في منطقتهم إلى تطوير علاقات عدائية مع جيرانهم، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الرخاء بشكل متزايد، وجعلهم أقلية بدلا من أن يكونوا جزءا من الأغلبية»، وأشار إلى أن المنظمة ترغب في حكم حتى منطقة صغيرة.

إذا أُتيحت للشعب الكردي فرص وبدائل

صرح فيدان بأنه إذا أُتيحت للشعب الكردي فرص وبدائل، فسينظر إلى الوضع من منظور مختلف، كما هو الحال في تركيا، قائلا: «عندما تقولون هذا، فإن من يتبنون هذه الفكرة، من يساوون بين وحدات حماية الشعب الكردية والكرد، يقولون إن هذا يقوض مكاسب الكرد. لكننا نرى ذلك. لقد احتلتم أماكن يسكنها الناس، دير الزور والرقة تربطنا علاقات مع القبائل هنا منذ سنوات. نحن نرى ما يفعله كل طرف ومتى سيحدث ذلك.»

وأكد فيدان أنه لا حاجة لاستهداف الكرد بشكل أكبر كأهداف للكراهية في المنطقة من أجل تنفيذ سياسات معينة نيابة عن المنظمة، ورفض الشكوى من شعوب المنطقة إلى دول أخرى ودعوة دول مثل إسرائيل وفرنسا إلى المنطقة.

سيأتي الدور في الجانب العراقي

وقال فيدان: «أنتم أهل المنطقة الجميع يتحدث، فتعالوا وتحدثوا إلى الفاعلين تعالوا وتحدثوا إلى تركيا، تعالوا وتحدثوا إلى هذا الشخص، تعالوا وتحدثوا إلى ذاك الشخص، ولكن بشرط مسبق»، مشيرا إلى أنهم توقعوا نتيجة هذه المنهجية. [في إشارة إلى وجود حزب العمال الكردستاني في العراق]

وأضاف فيدان: «هناك أيضا جانب عراقي في هذا الأمر، فبعد انتهاء الجانب السوري، يأتي الجانب العراقي ونأمل أن يتعلموا من هذا ويتخذوا قرارا أكثر حكمة في العراق، وأن يكون الانتقال هناك أسهل». وأشار إلى أن وجود حزب العمال الكردستاني في العراق سيشكل أيضا مشكلة كبيرة.

وأكد فيدان على ضرورة أن تُظهر الحكومة العراقية إرادة فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني، مصرحا بأن المنظمة في سنجار لا يمكنها ولا ينبغي لها أن تبقى هناك.

وردا على السؤال: «هل سيصل العراق إلى مرحلة يقول فيها: ‹أنا دولة ذات سيادة، ولا يمكن أن يكون هناك تنظيم مسلح داخل أراضيي›؟»، أجاب فيدان بـ»نعم»، مضيفا: «إن امتلاك الحكومة العراقية لهذه القضية، وخاصة فيما يتعلق

بحزب العمال الكردستاني، هو مسألة السنوات الخمس الماضية، على الأقل من حيث الخطاب».

وأشار فيدان إلى أن الحكومة العراقية بدأت بمعالجة هذه القضية مع وصول رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي، وتابع قائلا:خلال فترة حكم السيد سوداني، ومع انعقاد اجتماعات مجلس الأمن القومي آنذاك، بدأ حزب العمال الكردستاني في ترسيخ وجوده في بغداد. لطالما كان موقفنا كالتالي: حزب العمال الكردستاني منظمة تأسست ضد تركيا، لكنه لا يملك أي أراضٍ يحتلها أو يستطيع احتلالها داخل تركيا.

في المقابل، يسيطر الحزب على مساحات شاسعة من الأراضي في العراق، كما يسيطر على أراضٍ في سوريا. لقد أصبحت المشكلة مشكلتكم أكثر منها مشكلتي. أي نوع من الدول ذات السيادة أنتم حتى تسمحوا بوجوده بهذه الطريقة؟

وصرح فيدان بأن العراق لديه القدرة على التعامل مع «المنظمة الإرهابية»، وأنهم يعرفون سبب إيواء هذه الجماعة في البلاد.

عملية عسكرية بسيطة للغاية

وأفاد فيدان بمعلومات تفيد بأن سنجار محاصرة من قبل عناصر الحشد الشعبي، وأنه عقد ما يقرب من عشرين اجتماعا مع فالح الفياض، رئيس هيئة الحشد الشعبي، قائلا: «عندما يتقدم الحشد الشعبي برا وننفذ عملياتنا جوا، فإن العملية تستغرق يومين أو ثلاثة أيام. إنها عملية عسكرية بسيطة للغاية».

وقال»إن الحكومة العراقية في وضع يسمح باحتلال أراضيها من قبل جماعة مسلحة أخرى. وهي لا تعتبر ذلك تهديدا للأمن القومي. فمن هو التهديد الذي تعتبره تهديدا للأمن القومي؟ لا أعلم. قبل ست أو سبع سنوات، كان هذا التهديد موجها نحو تركيا. أما الآن، عمليا، فلا وجود لمثل هذه المشكلة»، هكذا قال فيدان، مشيرا إلى توازنات أخرى قائمة داخل البلاد.

حول إمكانية تولي نوري المالكي منصب رئيس الوزراء

ردا على سؤال حول إمكانية تولي نوري المالكي منصب رئيس الوزراء في العراق، قال فيدان: «لم تكن سياستنا الرسمية قط معارضة أي حكومة أو رئيس وزراء يصل إلى السلطة عبر الانتخابات أو البرلمان، وخاصة في العراق سنعمل مع أي شخص يصل إلى السلطة».

وأوضح فيدان أن المشاكل التي نشأت خلال فترة رئاسة المالكي للوزراء في الماضي دفعت الناس إلى القلق من أن نفس المشاكل ستعاود الظهور، وقدر أن معارضة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لترشيح المالكي ستؤخذ في الاعتبار في العراق.

وصرح فيدان بأن هناك قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن العراق، وأن عائدات النفط العراقي لا تزال تذهب إلى الولايات المتحدة، قائلا: «إذا لم يصل مبلغ معين من الدولارات إلى البنوك العراقية من نيويورك شهريا، فلن يكون للاقتصاد العراقي أي فرصة للاستمرار. لا تزال هذه الآلية قائمة. لدى أمريكا الكثير تحت تصرفها».

وصرح الوزير فيدان بأن الولايات المتحدة لديها أداة فرض عقوبات على العراق وأنها ذكّرتهم بذلك في مناسبات معينة.

وذكر فيدان أن محمور تضم بشكل عام الأجهزة المدنية للمنظمة الإرهابية، وسنجار تضم عناصرها العسكرية،

وقنديل تضم عناصر القيادة والسيطرة، مضيفا أن كتلة غارا، على الجانب الآخر من المنطقة التي تغطيها عملية كلاو-لوك، تحتوي على معاقل المنظمة.

وأشار فيدان إلى إمكانية حدوث بعض التغييرات في هذه المناطق في المستقبل القريب.

تركيا تدعم المقاربات الإيجابية في سوريا.

وفي معرض حديثه عن الانتقادات والشكاوى المتعلقة بتصريحاته بشأن قوات سوريا الديمقراطية، قال فيدان: «أنا وزير خارجية هذه الحكومة، وقد عيّنني رئيسنا (رجب طيب أردوغان). أعمل ضمن تسلسل هرمي معين. ليس من الممكن لنا وضع إطار أو تكوين رأي حول مثل هذه القضايا الحيوية بمعزل عن إرادة رئيسنا».

وأشار فيدان إلى أن زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي قد أدلى بتعليقات دقيقة ومتوازنة بشأن القضية السورية.

نتائج إيجابية للكرد وشعوب المنطقة

أشار فيدان إلى أن التطورات في سوريا أسفرت عن نتائج إيجابية للكرد وشعوب المنطقة، مصرحا بأن الوصول إلى هذه المرحلة دون إراقة دماء هو تطور إيجابي، معربا عن أمله في استمرار الحوار.

وأكد فيدان أن تركيا تدعم جميع المقاربات الإيجابية، موضحا أن محاولات تحقيق مكاسب بعقلية «حرب العصابات الريفية» التي سادت قبل ٥٠-٦٠ عاما هي محاولات عبثية. ويشير هذا إلى العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة على مستوى القيادة.

وأشار فيدان إلى أن نضال الرئيس أردوغان طويل الأمد والبيئة المستقرة التي خلقها تحظى باحترام الرئيس الأمريكي ترامب، ورد على انتقادات المعارضة القائلة بأن «الرئيس أردوغان يقف بفضل ترامب».

وصرح فيدان بأن ترامب كان على اتصال مع تركيا بشأن وقف إطلاق النار في غزة، والتطورات في سوريا، والموقف المتخذ في أوكرانيا، وأن سياسات تركيا تتوافق مع بعض سياسات ترامب، مضيفا: «هل هذا شيء يصب في مصلحة السيد أردوغان شخصيا؟ هذا يتعلق بهذه الأمة، وهذه الدولة، ومصالحنا العليا؛ هذه قضايا استراتيجية».

وأكد فيدان أن تمني المعارضة لفشل الحكومة أمرٌ إشكالي، حتى لو كان ذلك ضد مصالح البلاد، وقال: «بصرف النظر عن هذه القضايا العامة المتعلقة بالتناغم في السياسة الخارجية، والعمل المشترك، والاحترام الذي يُظهر لقيادته الإقليمية نتيجة لذلك، والفوائد أو المشاكل الأخرى التي يجلبها هذا التناغم لبلادنا، ما هي المساهمة الشخصية التي يقدمها ذلك لرئيسنا؟ هل يحتاج رئيسنا إلى هذه الأمور؟»

وأشار فيدان إلى أن جهود الرئيس أردوغان تهدف إلى حل القضايا الإقليمية مثل غزة وسوريا وأوكرانيا.

وأشار وزير الخارجية إلى أن دعم السلام في القوقاز وتطبيع العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا هما مجالان تتلاقى فيهما السياسات التركية والأمريكية.

قال فيدان إن الرئيس رجب طيب أردوغان تلقى دعوة لحضور قمة غزة المقرر عقدها في الولايات المتحدة في ١٩ فبراير، لكن لم يتم تحديد من سيحضرها بعد.

وأشار ، إلى أن التاسع عشر من فبراير يوافق بداية شهر رمضان، إلى أنه تمت دعوة قادة آخرين من العالم الإسلامي إلى القمة، وأن هناك احتمالا لعدم حضور بعض الدول.

العلاقات مع الاتحاد الأوروبي

وصرح فيدان بأن الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة أظهرت أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لم تتدهور وأن هناك سعيا لتحسينها، مضيفا أنهم يولون أهمية لقضايا مثل تحديث الاتحاد الجمركي وتحرير التأشيرات وأكد أن تركيا هي أحد الفاعلين المهمين عندما تبرز قضايا توسع أوروبا خارج القارة والترابط، مضيفا أن الحرب الروسية الأوكرانية قد قضت على المحور الشرقي الغربي في الشمال وزادت من الأهمية الجغرافية لتركيا من حيث الترابط.

وأشار إلى أن حجم التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي يبلغ حوالي ٢٣٠ مليار دولار، وأكد أنه إذا كان هناك تحديث إيجابي، فقد يتضاعف هذا الرقم ويكون ذلك في مصلحة الجانبين.

أشار فيدان إلى أنه لكي تتقدم قضايا مثل الاتحاد الجمركي، يتعين على أطراف في الاتحاد الأوروبي، مثل الإدارة القبرصية اليونانية، التخلي عن تحفظاتها، وذكر أن الرئيس أردوغان يمكنه طرح هذه القضية مع رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، الذي من المتوقع أن يزور تركيا في ١١ فبراير.

اتصالات مع اليونان

وصرح فيدان بأنه يعتقد أن رئيس الوزراء ميتسوتاكيس ووزير الخارجية اليوناني جيورجوس إيرابيتريتيس لديهما النية والقدرة على حل المشاكل، لكنه أشار إلى أن المناخ السياسي داخل البلاد لا يسمح ببيئة مواتية لحل القضايا الاستراتيجية وقال: «(القادة القادمون من اليونان) يقعون باستمرار في معضلة بين حل هذه القضية التاريخية ودفع الثمن السياسي»، وشارك المعلومات التي تفيد بأنهم قدموا حلولا إبداعية لنظرائهم في هذا الشأن.

وصرح فيدان بأن قضية التأشيرة كانت من بين أهم المواضيع التي ناقشوها مع نظرائهم الأوروبيين، وأنهم أدرجوا مسألة تجميد السفر بدون تأشيرة على جدول أعمال المناقشة.

وقال بأن الأوروبيين يعملون على تحديث قدرة خدمات التأشيرات، التي انخفضت خلال جائحة كوفيد-١٩، وذكّر بأنه تم إدخال تسهيلات للمواطنين الأتراك الذين سبق لهم الحصول على تأشيرات دخول متعددة.

وأشار فيدان إلى تزايد طلبات التأشيرة من تركيا إلى أوروبا، قائلا: «هناك مشكلة خطيرة للغاية في سياسات التأشيرات في أوروبا، إذ فقدت حكومات يمين الوسط ويسار الوسط نفوذها السياسي لصالح اليمين المتطرف بسبب قضية الهجرة».

تطورات في صناعة الدفاع

وصرح فيدان بأن وزارة الخارجية جزء من نظام الأمن القومي، وأشار إلى أن استخدام القدرات المطورة في الصناعات الدفاعية يوفر ميزة في مكافحة الإرهاب.

وصرح فيدان بأن منتجات صناعة الدفاع يتم استخدامها وتحديثها في ظل ظروف الحرب، وأن أولئك الذين يشترون هذه المنتجات يضيفون عناصر إلى مخزونهم تم اختبارها ١٠٠٠ مرة على الأقل.

وقال بأنه تم إنشاء مديرية عامة نائبة للتعاون الدفاعي الثنائي داخل وزارة الخارجية، مضيفا: «لقد أصبح تعاوننا في مجال الصناعات الدفاعية والتعاون العسكري مع الدول الأخرى الآن مجالا مهما في سياستنا الخارجية».

وصرح فيدان بأن العديد من الدول الأفريقية ترغب في شراء منتجات الصناعات الدفاعية من تركيا والتعاون معها، وتتوقع من تركيا أن تقف إلى جانبها في الحرب ضد الإرهاب، مضيفا أن هذه المجموعة تنمو باطراد.

أشار فيدان إلى أن صناعة الدفاع التركية قد نمت، مما حسّن قدراتها في التدخل الجوي، واقترح أنه لو كانت هذه القدرات متاحة في وقت سابق، لكانت تركيا قد تغلبت على الإرهاب بشكل أسرع. وأضاف: «لأن الدول التي تعرف هذه القدرات لا تمنحها لنا، حتى لو كانت حلفاءنا. أمريكا لم تمنحنا إياها».

تبعات خطيرة للمسار الخاطئ

على سوريا ان تطوي صفحة الصراع والاستبداد

*لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الامريكي/الترجمة: محمد شيخ عثمان

واشنطن – القى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الامريكي، براين ماست ٢٠٢٦/٢/١٠ ، كلمته الافتتاحية خلال جلسة استماع كاملة للجنة بعنوان:»سوريا عند مفترق طرق: تحديات السياسة الامريكية في مرحلة ما بعد الاسد».فيما ياتي نصها:

اعتقد ان الولايات المتحدة الامريكية، والعالم، والشعب السوري نفسه، جميعهم يتطلعون بشغف الى ان تطوي سوريا صفحة سنوات طويلة من الصراع والاستبداد، وان تتحول الى دولة تضيف الى محيطها الاقليمي والعالم، بدلا من ان تكون عبئا عليهما.

دولة تعيد استقبال من اضطروا الى الفرار، بدلا من انتاج المزيد من اللاجئين. لا اظن ان ايا منا كان يتوقع

ان تكون عملية الانتقال من الديكتاتور بشار الاسد الى الرئيس السوري الحالي احمد الشرع خالية من الاحداث. لكننا، برأيي، شهدنا بالفعل عددا كبيرا جدا من الحوادث، ولا سيما اعمال العنف والانتهاكات الامنية التي استهدفت الاقليات الدينية والاثنية.

تواجه سوريا مجموعة واسعة من التحديات في طريقها نحو حكم سلمي وديمقراطي. وقد اتيحت لي الفرصة للقاء الرئيس السوري، حيث ناقشنا عددا من القضايا ولا تزال هناك تحديات قائمة، من بينها وجود مقاتلين اجانب داخل القوات الامنية، كثير منهم مدعومون من تركيا. كما شهدنا مؤخرا اجراءات ضد قوات سوريا الديمقراطية، شريكنا الطويل الامد في مكافحة الارهاب وحليفنا الكردي، وهو امر غير مقبول.

وقد ادت هذه الاجـراءات الى اضطرار القيادة المركزية الامريكية الى نقل سبعة الاف من مقاتلي تنظيم داعش من مراكز الاحتجاز داخل سوريا الى العراق.

ومن بين مصادر القلق الخطيرة ايضا، استمرار الوجود الروسي في سوريا، ولا نعرف على وجه الدقة اسباب ذلك ربما لان روسيا لا تزال تؤوي بشار الاسد، الرئيس السوري السابق، في وقت يطالب فيه الشعب السوري بعودته لتحقيق العدالة. لا يمكننا الجزم بذلك، لكنه بالتأكيد ملف يجب التعامل معه. كما اننا نعلم جميعا ان الرئيس السوري الحالي كان مقاتلا سابقا في تنظيم القاعدة. وهذه كلها نقاط مقلقة للغاية.

عندما التقيت الرئيس الشرع في تشرين الثاني الماضي، سألته بشكل مباشر جدا: لماذا لم نعد انا وانت اعداء، انا كجندي امريكي، وانت كمقاتل سابق في القاعدة؟ وكان رده انه يسعى الى التحرر من ماضيه، والعمل من اجل هدف نبيل يخدم شعبه وبلاده. وعندما التقى بالرئيس ترامب في اليوم التالي وانضم الى التحالف الدولي لهزيمة داعش، كان ذلك بمثابة

> **الشرع لا يمتلك شيكا على بياض من الولايات المتحدة الامريكية**

بصيص امل لكن الحقيقة هي ان سوريا لا تزال بعيدة جدا عن المستوى الذي ينبغي ان تكون عليه اليوم.

الولايات المتحدة غير راضية عن وتيرة التقدم التي حققها حتى الان، وترى في العديد من تصرفاته خطوات الى الوراء. نحن بحاجة الى ان يقدم الرئيس الشرع اداء افضل.

هذه قضايا معقدة وصعبة، لكن الاجراءات الاخيرة ضد الدروز والكرد والعلويين تشكل خطوات في الاتجاه الخاطئ وهي لا تبعث على الثقة بالنسبة للولايات المتحدة، ولا تعزز قناعتنا برغبة الرئيس الشرع في بناء مستقبل نبيل للشعب السوري، كما قال لي بنفسه.

الرئيس الشرع لا يمتلك شيكا على بياض من الولايات المتحدة الامريكية، لقد قامت الولايات المتحدة برفع عقوبات قانون قيصر لان سبب فرضها كان وجود بشار الاسد، وهذا السبب لم يعد قائما. لكننا اوضحنا ان ذلك مشروط بتحقيق جملة من المتطلبات. وتشمل هذه الشروط التقدم في دمج القوات العسكرية، وحماية الاقليات الدينية والاثنية، ودمجها في مؤسسات الدولة السورية، والعمل مع الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب.

وقد رحب الكونغرس باتفاق الدمج الاخير الذي وقعه الرئيس السوري احمد الشرع مع قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، والذي سعدت بلقائه في كانون الثاني الماضي، معتبرا ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح. غير ان هذا الاتفاق هو الثالث من

> الولايات المتحدة غير راضية عن وتيرة التقدم التي حققها الشرع حتى الان

نوعه، والولايات المتحدة تنتظر افعالا ملموسة، لا مجرد كلمات.

ان هدف جلسة الاستماع اليوم هو دراسة التحديات التي تواجهها سوريا، وانعكاساتها على مصالح الامن القومي الامريكي. فاذا اختارت سوريا السير في المسار الخاطئ، فإن لذلك تبعات خطيرة.

خطر وقوع إبادة جماعية جديدة

وخلال الجلسة، حذرت نادين ماينزا، الرئيسة السابقة للجنة الأميركية للحرية الدينية الدولية، من خطر وقوع إبـادة جماعية جديدة في سوريا خلال السنوات الأربع المقبلة، في حال عدم إحداث تغيير جذري في السياسات المتبعة من قبل السلطات السورية الجديدة.

وخلال شهادة أدلت بها أمام الكونغرس الأميركي، أطلقت نادين ماينزا إنذاراً شديد اللهجة، مستندةً إلى ما وصفته بـ«أدلة مروعة» على عمليات قطع رؤوس وتعذيب لمقاتلين كرد، ارتُكبت على أيدي قوات جرى دمجها مؤخراً ضمن هيكل الأمن السوري الرسمي.

ودعت نادين ماينزا إلى إقرار قانون «إنقاذ الكرد»، مؤكدة أن أي انخراط أو تطبيع أميركي مع دمشق يجب أن يكون مشروطاً بضمان حماية المناطق ذات الغالبية الكردية. كما حذرت من أن النموذج التعددي الذي بنته قوات سوريا الديمقراطية يتعرض لتهديد مباشر، في ظل صعود عناصر «إسلامية» إلى مواقع قيادية داخل مؤسسات الدولة السورية الجديدة.

وأضافت أن اتفاق ٣٠ كانون الثاني بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة في دمشق لا يمكن تقييمه إلا من خلال مدى تطبيقه الفعلي على الأرض، مشيرةً إلى أن الاكتفاء بتمثيل رمزي للكرد، إلى جانب ترقية أشخاص متهمين بارتكاب جرائم حرب وخاضعين لعقوبات دولية إلى مناصب عليا، يجعل وعود المواطنة المتساوية محفوفة بمخاطر وجودية حقيقية على الكرد.

مـخـاوف مـن مـركـزيـة مـفـرطـة وإصلاحات شكلية

من جهته، قال أندرو تابلر، الباحث في معهد سياسة الشرق الأدنى، خلال شهادته حول المرحلة الانتقالية في سوريا، إن نموذج الحكم في دمشق لا يزال مركزياً للغاية، ويتعامل مع المكونات بطريقة شكلية لا تعكس شراكة حقيقية في السلطة.

وأوضح تابلر أنه رغم التوصل إلى اتفاق بين «قسد» ودمشق، فإن استبعاد الفاعلين الكرد من مسار الحوار الوطني سيقوض شرعية النظام الجديد في شمال شرق سوريا، محذراً لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب من أن عملية دمج الأجهزة الأمنية تبدو أقرب إلى «إعادة رفع العلم» منها إلى إصلاح مؤسسي حقيقي.

وأشار إلى أن العديد من «الميليشيات»، بما في ذلك فصائل مدعومة من تركيا، ما تزال تحتفظ بسلاسل قيادة مستقلة، الأمر الذي يُبقي المناطق ذات الغالبية الكردية في حالة من الغموض والفوضى السيادية.

وأضاف أن الولايات المتحدة تعتمد نهج «الشرطي الجيد مع استخدام انتقائي للشرطي السيئ» في التعامل مع حكومة الشرع في دمشق، معتبراً أن الاختبار الحقيقي يتمثل في استعداد واشنطن لإعادة فرض العقوبات إذا اقتضى الأمر، لحماية قوات سوريا الديمقراطية والمدنيين الكرد من التحركات العسكرية الأخيرة.

التزام أخلاقي أميركي

بدوره، أكد السفير الأميركي السابق إلى سوريا جيمس جيفري أن على الولايات المتحدة «التزاماً أخلاقياً» بضمان عدم تعرض حلفائها الكرد لسوء المعاملة من قبل الحكومة السورية الجديدة. وشدد على أنه مع تقدم تنفيذ اتفاق دمج «قسد» الموقع في ٣٠ كانون الثاني، يتعين على واشنطن أن تبقى ضامناً فعلياً لحقوق الكرد.

وفي تقييم صريح، ذكر جيفري الكونغرس بأن العلاقة بين الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية كانت دائماً «مؤقتة، تكتيكية، وتبادلية»، مشيراً إلى أن سقوط نظام بشار الأسد غير المعادلة باتجاه أفضل، لكنه تساءل عن كيفية موازنة واشنطن بين شراكتها الناشئة مع دمشق ومتطلبات الحكم الذاتي الكردي.

ورأى أن دمج «قسد» ضمن دولة سورية موحدة يبقى أمراً حتمياً في سياق مكافحة الإرهاب، إلا أن نجاح المرحلة الانتقالية مرهون بمدى وفاء حكومة الشرع بالتزاماتها تجاه الكرد.

تحذيرات من تصاعد العنف

من جانبه، حذر النائب غريغوري ميكس، العضو البارز في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأميركي، من تصاعد مقلق في أعمال العنف ضد المكونات الدينية والعرقية في سوريا، بما في ذلك الهجمات على دور العبادة، معتبراً أن ذلك يهدد أي أمل في بناء مستقبل سوري جامع بعد الأسد.

وأكد ميكس أن قوات سوريا الديمقراطية لا تزال شريكاً أساسياً للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، مشدداً على أن الكرد الذين تحلوا بالشجاعة وتحالفوا مع واشنطن لهزيمة داعش، يواجهون اليوم موجة جديدة من العنف وعدم اليقين.

ورحب ميكس باتفاق ٣٠ كانون الثاني بين دمشق و«قسد»، لكنه شدد على ضرورة رؤية التزام عملي وملموس من القيادة السورية بوقف الانتهاكات وحماية

> **مخاوف من مركزية مفرطة وإصلاحات شكلية**

الكرد وسائر المكونات.

وفي السياق نفسه، قال النائب براين ماست، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأميركي، إن سوريا لا تزال بعيدة جداً عن تلبية التوقعات الأميركية، معتبراً أن الإجراءات الأخيرة بحق الدروز والكرد وحلفاء واشنطن تمثل خطوات في الاتجاه الخاطئ.

وأوضح ماست أن أي تخفيف أو رفع لعقوبات «قانون قيصر» كان مشروطاً بوضوح بحماية المكونات، وإجراء إصلاحات عسكرية حقيقية، والتعاون مع الولايات المتحدة في ملف مكافحة «الإرهاب».

خلاف جوهري حول شكل الدولة

بدورها، قالت الدكتورة مارا كارلين، أستاذة الممارسة في جامعة جونز هوبكنز وزميلة زائرة في معهد بروكينغز، إن الحكومة في دمشق تسعى إلى نموذج «سوريا موحدة» شديدة المركزية، في حين تفضل قوات سوريا الديمقراطية نموذجاً لا مركزياً للحكم.

وأضافت: «بالنسبة للكرد، فإن الاندماج الحقيقي في الدولة السورية يتطلب شعوراً فعلياً بالأمان، وبأن لهم مستقبلاً سياسياً وثقافياً داخل هذا الكيان».

وأشارت إلى أن الاعتراف باللغة الكردية كلغة وطنية يُعد مؤشراً مهماً على المسار الذي قد تتخذه سوريا مستقبلاً، لكنها شددت على أن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي مطالبون بتوجيه الحوافز لكلا الطرفين لمنع اندلاع موجة عنف جديدة، محذرة من أن أمن الكرد لا ينبغي أن يُضحى به مقابل حلول سريعة وشكلية تحت شعار «الوحدة».

روج آفا على جدول أعمال البرلمان الأوروبي

ناقش رؤساء الكتل السياسية في البرلمان الأوروبي، خلال جلسة للبرلمان في ستراسبورغ، التطورات في روج آفا وسوريا، لكن من دون اتخاذ إجراءات عملية لدعم المنطقة.

وركزت التصريحات على حقوق الإنسان وسيادة القانون، مع انتقادات لضعف المواقف تجاه الحكومة المؤقتة في سوريا المدعومة من تركيا، والتي تشن هجمات على روج آفا منذ الـ ٦ من كانون الثاني.

رئيس التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين غارسيا بريز شدد على ضرورة حماية القيم العالمية، لكنه لم يوجّه انتقاداً مباشراً للهجمات أو للدعم المالي المقرر لحكومة أحمد الشرع. فيما اعتبر نيكولا بروكاسيني، الرئيس المشترك لحزب الإصلاحيين والمحافظين الأوروبيين، أن سقوط نظام البعث أمر إيجابي، معرباً عن أمله في إدارة جديدة أفضل للمكونات السورية.

أما رئيس حزب تجديد أوروبا الليبرالي فاليري هاير فأبدى مخاوفه بشأن عملية الانتقال في سوريا، تاركاً المسؤولية للحكومات الوطنية. في حين دعا تيري رينتكه، الرئيس المشترك لتحالف الخضر/الحرية الأوروبية، إلى حماية الشعب الكردي وممارسة ضغوط دبلوماسية وتخصيص أموال مباشرة للمناطق الكردية، من دون طرح آلية واضحة للتنفيذ.

ووجّهت مجموعة اليسار (GUE/NGL) أشد الانتقادات، إذ أدان الرئيس المشترك مارتن شيردين هجمات

الحكومة المؤقتة على روج آفا وحلب، واعتبر خطة الدعم الأوروبية بقيمة ٦٢٠ مليون يورو «فظيعة»، محذراً من أن إطلاق مرتزقة داعش للقتال ضد الكرد يشكّل تهديداً خطيراً للأمن الأوروبي. كما طالبت المجموعة بالاعتراف بالحكم الذاتي الكردي وإقامة علاقات دبلوماسية مباشرة مع روج آفا ووقف الدعم المالي للحكومة المؤقتة.

جماعات جهادية تحكم سوريا ويجب حماية الكرد والأقليات

ونددَّ نواب أوروبيون بالهجمات التي شنتها قوات الحكومة المؤقتة في سوريا على روج آفا وقوات سوريا الديمقراطية، مشددين على أن تصاعد العقلية الجهادية في سوريا هي خطر على أمن أوروبا بأكملها.

وخلال جلسة للبرلمان الأوروبي، قال النائب مارتن ستشيردوان، إن الإيديولوجية الإجرامية حتى لو تم إخفائها تحت ستار زائف تبقى آيديولوجية إجرامية، مطالباً الحكومة الألمانية بقيادة فريدريش ميرز بعدم الترحيب بما وصفها "جماعة الشريعة الجهادية" في سوريا.

أما النائبة آسيتا كانكو، فقط أكدت أن الكرد في سوريا يُضحى بهم على مذبح الجغرافيا السياسية الانتهازية.

وأضافت أن الاتحاد الأوروبي تعهد بتقديم ٢٠٥ مليار يورو كدعم مالي للحكومة المؤقتة في سوريا، واصفة إياها "بالشبكة المتنامية من تنظيم القاعدة وداعش، وأكدت أن ذلك يعني تهديد أمن أوروبا بأكملها.

أما النائب هيرمان تيرتسج فقط قال إن الغرب احتفى بأكلمه بأحمد الشرع الذي وصفه "بالزعيم الجهادي" وموّله، وأصبح رئيساً لسوريا يرتدي البدلة وربطة العنق.

وأضاف أن أوروبا قامت بترك جميع الأقليات في سوريا بلا حماية، تحت رحمة الجهاديين، وقد دفع كثيرون في سوريا ثمن هذه المقامرة العبثية بأرواحهم.

باريس تدعو للتنسيق الجدي مع "قسد"

الى ذلك أكدت الخارجية الفرنسية أن الاتفاق بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية يشكّل أفضل فرصة متاحة للطرفين، مشددة على دور باريس في تقريب وجهات النظر ودعم تنفيذ الاتفاق بما يضمن استمرار مكافحة داعش وتعزيز الاستقرار و قال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية، كريستوف لوموان، اليوم، إن الاتفاق الأخير بين الحكومة المؤقتة وقوات سوريا الديمقراطية يُعدّ أفضل فرصة متاحة للطرفين.

وتابع المتحدث باسم الخارجية الفرنسية، في تصريح له لإحدى وسائل الإعلام المقرّبة من الحكومة المؤقتة، أن باريس تعمل على تقريب وجهات النظر بينهما لإنجاح هذا الاتفاق، وأن فرنسا على مسافة قريبة من الطرفين بالقدر نفسه، موضحاً أن لدى فرنسا مع «قسد» عشر سنوات من المعارك المشتركة ضد مرتزقة داعش.

وأضاف أن تطبيق الاتفاق ليس سهلاً، وأن فرنسا ستواصل إيصال الرسائل بين الطرفين، مشدداً على أن الاتفاق كان ضرورياً من أجل استمرار مكافحة داعش وتأمين السجون.وأشار إلى أن قائد قوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، يرى في الاتفاق مع الحكومة المؤقتة فرصة للتصرف كرجل سياسة، وليس فقط كجنرال.

وفي سياق آخر، أكد المتحدث باسم الخارجية أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يرغب بشدة في زيارة سوريا قريباً، برفقة شركات مهتمة بالاستثمار.

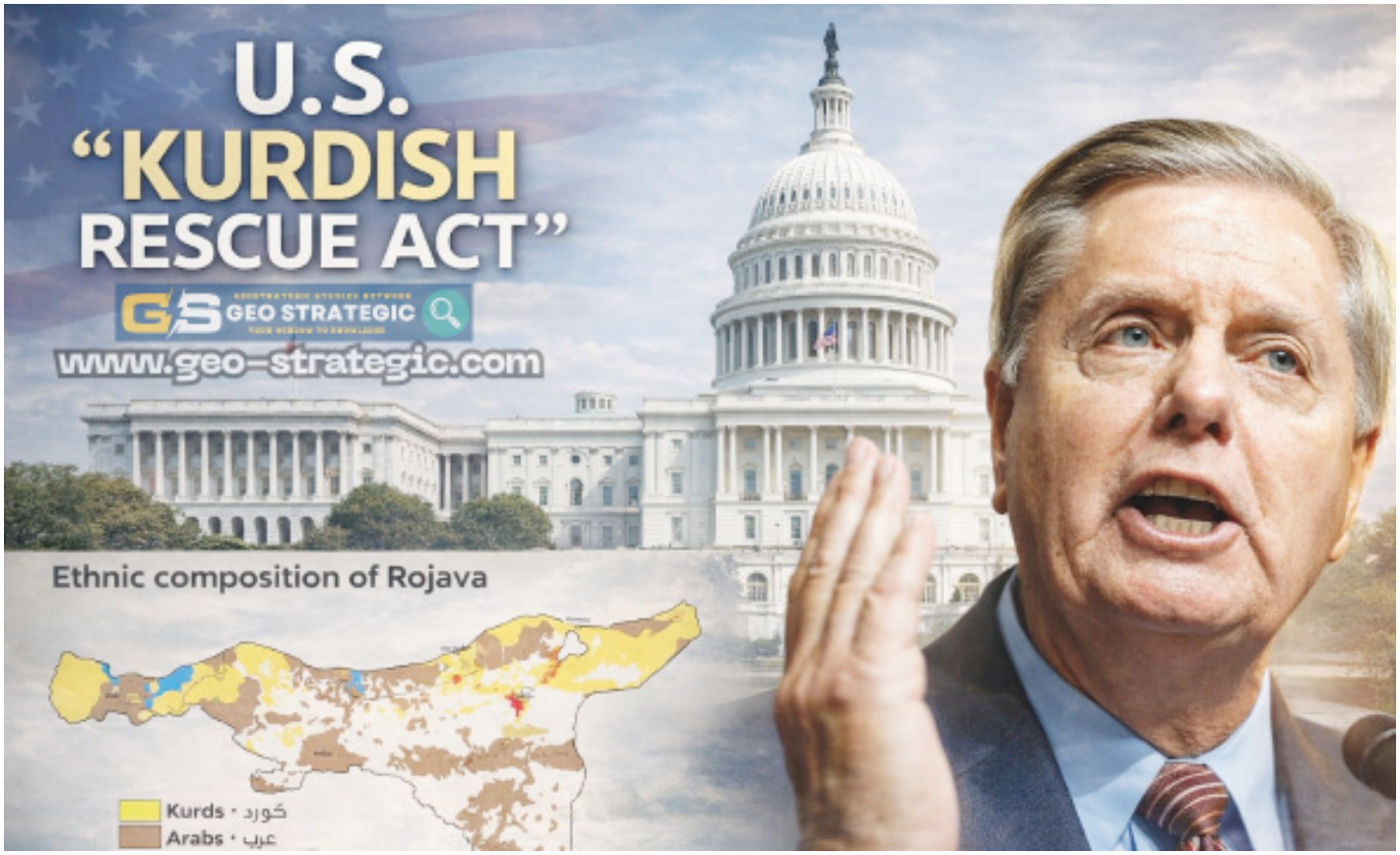

مشروع "قانون إنقاذ الكرد"... قراءة تحليلية معمّقة

***نقطة نظام: فريق الجيوستراتيجي للدراسات**

يشكّل مشروع القانون الأمريكي المطروح أمام مجلس الشيوخ ضمن أعمال الكونغرس الـ١١٩ – الدورة الثانية، محطة مفصلية في مسار التعاطي الأمريكي مع الملف السوري، ولا سيما في ما يتصل بالقضية الكردية التي طالما جرى التعامل معها بوصفها عنصرا تابعا للصراع، لا ملفا قائما بذاته. فالمشروع، الذي يجمع بين العقوبات السياسية والأمنية وإعادة تعريف بعض الفاعلين المسلحين، لا يعبّر فقط عن رد فعل على وقائع ميدانية، بل يعكس انتقالا واضحا في الرؤية الأمريكية من إدارة الأزمة إلى محاولة إعادة ضبط قواعدها. اختيار عنوان "قانون إنقاذ الكرد" لا يمكن فصله عن هذا التحول، إذ يضع الكرد في صلب التشريع الأمريكي، لا في هامشه، ويمنح قضيتهم بعدا قانونيا وسياسيا غير مسبوق في سياق الصراع السوري.

خلفية المشروع ودوافعه السياسية

يأتي هذا المشروع في لحظة سياسية حساسة، تتسم بتآكل المسارات الدبلوماسية التقليدية الخاصة بسوريا، وفشل محاولات إعادة تأهيل حكومة دمشق إقليميا ودوليا دون تقديم تنازلات جوهرية في ملف

الحقوق والحريات. في هذا السياق، تعكس مبادرة السيناتورين ليندسي غراهام وريتشارد بلومنثال إدراكا متزايدا داخل دوائر القرار الأمريكي بأن السياسات السابقة القائمة على الضغوط العامة لم تعد كافية، وأن هناك حاجة إلى أدوات أكثر تحديدا واستهدافا. إدراج أسماء مسؤولين بعينهم ضمن نطاق العقوبات المحتملة لا يهدف فقط إلى الردع، بل إلى كسر ثقافة الإفلات من العقاب، وإيصال رسالة مفادها أن القرارات والسياسات التي تستهدف الكرد لن تبقى بلا ثمن سياسي أو قانوني. كما أن توقيت المشروع يوحي بأن واشنطن تسعى إلى إعادة الإمساك بخيوط التأثير في سوريا، في ظل محاولات قوى إقليمية فرض وقائع جديدة على الأرض.

العقوبات والمضامين القانونية للمشروع

من الناحية القانونية، لا يقدّم المشروع مجرد إطار عقابي تقليدي، بل يؤسس لمنهجية مساءلة تقوم على الربط بين الانتهاكات والسياسات الحكومية من جهة، والمسؤولية الفردية للمسؤولين من جهة أخرى. العقوبات المقترحة، بما تشمل من تجميد للأصول وحظر للسفر وقيود مالية، تهدف إلى تضييق الخناق على مراكز القرار داخل حكومة دمشق، لا على الدولة السورية كمفهوم مجرد. أما إعادة تصنيف هيئة تحرير الشام كمنظمة إرهابية أجنبية، فهي تحمل بعدا مزدوجا؛ فمن جهة تعيد تثبيت الموقف الأمريكي من التنظيمات المسلحة الخارجة عن القانون الدولي، ومن جهة أخرى تسحب أي ذريعة محتملة لاستخدام هذه الجماعات كورقة ضغط أو كأداة غير مباشرة في إدارة الصراع. بهذا المعنى، يتحول القانون إلى أداة لإعادة تعريف المشهد القانوني للصراع السوري، وليس مجرد وسيلة ردع مؤقتة.

البعد السياسي والاستراتيجي للمشروع

على المستوى السياسي، يعكس المشروع تحولا في منطق الاشتباك الأمريكي مع سوريا، حيث لم يعد التركيز منصبا فقط على محاربة الإرهاب أو احتواء النفوذ الإقليمي المنافس، بل بات يشمل بشكل صريح مسألة حماية الكرد بوصفها عنصرا من عناصر الاستقرار الإقليمي. الاعتراف التشريعي بحقوق الكرد، ولو ضمنيا، يمنحهم وزنا سياسيا إضافيا في أي مسار تفاوضي مستقبلي، ويضعف من قدرة دمشق على التعامل معهم كملف أمني صرف. كما أن المشروع يبعث برسالة واضحة إلى الحلفاء والخصوم على حد سواء بأن واشنطن مستعدة لاستخدام أدواتها التشريعية لحماية شركائها المحليين، حتى في بيئات سياسية معقدة. هذا التحول قد يعيد رسم أولويات السياسة الأمريكية في سوريا، ويحد من هامش المناورة أمام الحكومة السورية في تعاملها مع المناطق ذات الغالبية الكردية.

انعكاسات المشروع على التوازنات الإقليمية

لا يمكن فصل هذا المشروع عن تداعياته الإقليمية، إذ من المرجح أن يثير قلق أنقرة التي ترى في أي دعم دولي للكرد السوريين تهديدا مباشرا لحساباتها الأمنية والسياسية. في الوقت ذاته، يفرض المشروع

تحديات إضافية على إيران وروسيا، اللتين طالما راهنتا على تثبيت وضع قائم في سوريا يقوم على تحييد الملفات الخلافية الكبرى، ومن ضمنها الملف الكردي. تعزيز الموقع القانوني والسياسي للكرد قد يفرض معادلات جديدة على الأرض، ويفتح الباب أمام إعادة تفاوض غير معلنة حول شكل الإدارة والحكم في شمال وشرق سوريا. كما أن هذا التطور قد يشجع قوى دولية أخرى على تبني مواقف أكثر وضوحا تجاه حقوق الكرد، ما يوسع دائرة الضغط على دمشق وحلفائها.

الأبعاد الرمزية والحقوقية لعنوان "قانون إنقاذ الكرد"

يحمل العنوان الرسمي للمشروع دلالة رمزية تتجاوز البعد القانوني، إذ يعكس انتقال القضية الكردية من خانة الخطاب الحقوقي العام إلى مستوى الالتزام التشريعي داخل واحدة من أهم المؤسسات السياسية في العالم. هذا العنوان لا يخاطب فقط صانعي القرار، بل يوجه رسالة إلى الرأي العام الدولي مفادها أن ما يتعرض له الكرد في سوريا لم يعد مسألة قابلة للتجاهل أو التبرير. كما أنه يربط بشكل مباشر بين حماية الكرد ومبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، ما يمنح أي تحرك مستقبلي ضد الانتهاكات غطاء أخلاقيا وقانونيا أوسع. بهذا المعنى، يتحول المشروع إلى سابقة يمكن البناء عليها في ملفات مشابهة تتعلق بحماية الأقليات.

مسار التشريع والتوقعات المستقبلية

إن قراءة المشروع مرتين وإحالته إلى اللجان المختصة في مجلس الشيوخ تشير إلى جدية المسار التشريعي، وتقلل من احتمالات كونه مجرد مبادرة رمزية. في حال إقراره من قبل مجلسي الشيوخ والنواب، سيدخل المشروع حيز التنفيذ كإطار ملزم للسياسة الأمريكية تجاه سوريا، ما سيجبر الإدارة الأمريكية على التعامل مع الملف الكردي ضمن محددات قانونية واضحة. هذا التطور قد يفتح الباب أمام خطوات تنفيذية لاحقة، تشمل تقارير دورية، وآليات مراقبة، وربما توسيع نطاق العقوبات في حال استمرار الانتهاكات. بذلك، يصبح القانون جزءا من بنية الضغط المستدام، لا إجراء عابرا مرتبطا بظرف سياسي محدد.

المحصلة

في المحصلة، يمثل مشروع "قانون إنقاذ الكرد" أكثر من مجرد مبادرة تشريعية عابرة، إذ يعكس تحولا عميقا في مقاربة الولايات المتحدة للملف السوري، ويعيد الاعتبار للقضية الكردية بوصفها عنصرا محوريا في أي تصور مستقبلي للاستقرار في سوريا. الجمع بين الضغط القانوني والمساءلة السياسية والبعد الرمزي للعنوان يمنح المشروع ثقلا استراتيجيا قد تتجاوز آثاره حدود الساحة السورية. ومع أن نتائج هذا المسار ستظل رهينة التوازنات الدولية والإقليمية، إلا أن المؤكد هو أن الكرد باتوا، للمرة الأولى، في قلب معادلة تشريعية أمريكية واضحة، وهو تطور سيترك بصماته على مسار الصراع السوري في السنوات القادمة.

ترامب يلوّح «بإجراءات قاسية» وإيران تطوق التفاوض بالخطوط الحمراء

*المرصد/ فريق الرصد والمتابعة

لوّح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإرسال قوة ضاربة ثانية إلى منطقة الشرق الأوسط في حال فشل المفاوضات مع إيران، مشيراً إلى أنه في حال الفشل سيضطرون إلى اتخاذ إجراءات قاسية مرة أخرى.

وأكد ترامب أنه يدرس احتمال إرسال مجموعة ضاربة ثانية لحاملة طائرات إلى الشرق الأوسط، تحسباً لعمل عسكري محتمل ضد إيران في حال فشل المفاوضات، وقال إن بلاده تجمع بين المسار الدبلوماسي والاستعداد العسكري.

وفي مقابلة مع موقع «أكسيوس»، أوضح ترامب أن بلاده وإيران استأنفتا المفاوضات في سلطنة عُمان للمرة الأولى منذ حرب الـ١٢ يوماً في حزيران، لكنه شدد في الوقت نفسه على أن واشنطن «إما أن تتوصل إلى اتفاق، أو ستضطر إلى اتخاذ إجراءات قاسية جداً كما في المرة السابقة».

وأضاف ترامب أنه يتوقع عقد الجولة الثانية من المحادثات الأسبوع المقبل.

وتابع أن لديهم أسطولاً يتجه إلى هناك، وقد يتجه أسطول آخر، لافتاً إلى أنه يفكر في إرسال مجموعة ضاربة ثانية، إلى جانب حاملة الطائرات «أبراهام لينكولن» ومجموعتها الهجومية التي تضم طائرات مقاتلة وصواريخ «توماهوك» وعدداً من السفن.

وأكد مسؤول أمريكي لموقع «أكسيوس» أن مناقشات جرت بالفعل حول تعزيز الوجود البحري الأمريكي في المنطقة.

ومع كل التصريحات السابقة، إلا أن ترامب عبّر عن «تفاؤله» بإمكان التوصل إلى اتفاق، وقال إن المحادثات الحالية «مختلفة تماماً»، مشيراً إلى أن طهران «لم تصدّق في المرة السابقة» أنه سيقدم على توجيه ضربات عسكرية، ولفت إلى أن الاتفاق من الممكن التطرّق خلاله إلى ملف الصواريخ الباليستية.

الاتفاق هو الخيار المفضل

وفي تغريدة حول لقائه مع رئيس الوزراء الاسرائيلي بنامين نتانياهو كتب ترامب في منصة تروث:

لقد أنهيت للتو اجتماعا مع رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو، ومع عدد من ممثليه كان اجتماعا جيدا جدا، والعلاقة القوية بين بلدينا مستمرة. لم يتم التوصل الى شيء حاسم، باستثناء انني اصررت على استمرار المفاوضات مع ايران لمعرفة ما اذا كان من الممكن ابرام اتفاق. اذا كان ذلك ممكنا، فقد ابلغت رئيس الوزراء ان هذا سيكون الخيار المفضل. اما اذا لم يكن ممكنا، فسيتعين علينا ان نرى ما ستكون عليه النتائج.

في المرة السابقة، قررت ايران انها ستكون افضل حالا اذا لم تبرم اتفاقا، فتعرضت لما سمي بـ ضربة مطرقة منتصف الليل، ولم تسر الامور على ما يرام بالنسبة لها. نامل هذه المرة ان تكون اكثر عقلانية ومسؤولية.

اضافة الى ذلك، ناقشنا التقدم الكبير الذي يتحقق في غزة، وفي المنطقة بشكل عام. هناك بالفعل سلام حقيقي في الشرق الاوسط. شكرا لاهتمامكم بهذا الامر.

طهران متمسكة بالمسار الدبلوماسي

من جهته قال الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان إن المحادثات النووية التي جرت مع الولايات المتحدة في سلطنة عُمان تمثل «خطوة إلى الأمام»، مؤكدًا أن طهران متمسكة بالمسار الدبلوماسي، لكنها لن تقبل بأي حوار يُدار تحت التهديد أو الضغوط العسكرية.

وفي تدوينة على منصة «إكس»، أوضح بزشكيان أن الحوار كان ولا يزال خيار إيران الاستراتيجي لحل الخلافات، مشددًا على أن منطق بلاده يستند إلى الحقوق الصريحة الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.وأضاف أن الشعب الإيراني «يرد على الاحترام بالاحترام، لكنه لا يتسامح مع لغة القوة».

وأكد الرئيس الإيراني أن طهران ترى في الجهود الإقليمية الداعمة للحوار عنصرًا إيجابيًا، لكنها ترفض أي محاولة لفرض وقائع جديدة خارج إطار التفاوض المتكافئ.

لم ولن نسعى إلى امتلاك أسلحة نووية

الى ذلك و خلال خطابه في مسيرات الذكرى السابعة والأربعين لانتصار الثورة الإسلامية، أشار بزشكيان في معرض حديثه عن التحديات التي واجهت البلاد منذ بداية الثورة، إلى أنه «منذ الأيام الأولى للثورة،حدث لإيران قضايا متعددة .وأضاف: «حاولت الدول الأوروبية والولايات المتحدة سحق ثورتنا، وحاربتنا لمدة ثماني سنوات لتقسيم إيران وإخضاعنا».

وقال :نحن صادقون في دبلوماسيتنا؛ فقد أكدنا مراراً وتكراراً أننا لا نسعى إلى امتلاك أسلحة نووية، وأننا على استعداد للتحقق في إطار القوانين الدولية.»

وصرح بزشكيان: «إنّ جدار عدم الثقة الذي أقامه الغرب وتجاوزات أمريكا يعيق تقدم المفاوضات؛ ولن ترضخ إيران للظلم أبداً. نحن على استعداد للتحدث إلى العالم في إطار القانون الدولي، والتزاماً بالخطوط الحمراء التي وضعها قائد الثورة الاسلامية.

وأكد قائلاً: إننا نمضي قدماً بكل قوتنا على درب الخدمة، وأن معيشة الشعب اليوم هي الشغل الشاغل للحكومة وخطها الأحمر.

كما انتقد من يجلسون في الخارج ينهبون ثروات البلاد ويدّعون إصلاحها، مضيفاً: على هؤلاء أن يقارنوا ثرواتهم وأسلوب حياتهم بهؤلاء الرجال المتواضعين.

وتابع بزشكيان: يحاول العدو تضليل عقول الشباب عبر وسائل الإعلام، متهمًا إياهم بخدم الوطن الحقيقيين، بينما تُعدّ شهادة هؤلاء الأعزاء خير دليل على شرعيتهم.

اعتذار للأمة عن أوجه القصور والتقصير

وقدّم اعتذاره للأمة عن أوجه القصور والتقصير، مؤكداً: أن الحكومة تبذل قصارى جهدها لحلّ المشاكل.

أعرب الرئيس عن ثقته في التغلب على التحديات المقبلة، قائلاً: «بقوة الوطن وبتوجيهات قائد الثورة الاسلامية الحكيمة، سنتجاوز هذه المشاكل».

وتابع بزشكيان: ثرنا لتحكم العدالة ولنبقى مستقلين ولنؤكد أن المسلمين يمكنهم إدارة أوطانهم، مضيفا: صور العظماء تملأ الساحات وهم رفعوا اسم إيران وعلينا العودة إلى سيرتهم دائما.

وأكد: اننا نحتاج إلى الوحدة الداخلية أكثر من أي وقت مضى أمام المؤمرات، مشيرا الى ان أحداث الشغب الأخيرة أوجدت حالة ألم كبيرة في الأيام الماضية...نحن مستعدون لسماع صوت الشعب ونحن خدام لهم والأعداء يسعون إلى إيجاد ألم في جسد شعبنا

وقال بزشكيان: نحن نسعى إلى تعزيز علاقاتنا مع دول الجوار لإيجاد علاقات أخوية وهذه توجيهات قائد الثورة والجمهورية الإسلامية ونعظم وقوف دول الجوار إلى جانبنا التي بادرت إلى الاتصال بنا بعد التهديدات الامريكية

وشدد: أبناء هذه المنطقة هم من يحلون مشاكلها وليس الأجانب والغرباء، مبينا: مستعدون للحوار وسندافع عن حقوق شعبنا ونسعى إلى الوقوف في وجه السرقات والنهب.

واشار الى مطالب الشعب وقال: علينا العمل بموجب ما يريده الشعب وهدفنا الأساسي هو السعي إلى حل مشاكلنا،

حيث ان كافة أركان الدولة تسعى إلى حل المشاكل الموجودة ونحن نضع كل طاقاتنا في خدمتكم.

وتابع بزشكيان: نحن مستعدون لحل المشاكل الموجودة لكن ليس عبر حرق المساجد، مضيفا: شكلنا ورش عمل خاصة للتعرف إلى المشاكل التي نعاني منها بشفافية ونعرف أين اخطأنا.

وصرح قائلا: «إنّ الهدف الأسمى للثورة هو نبذ أي تمييز عرقي أو جنسي أو لغوي. وفي الحكومة، انطلاقاً من مبدأ «التقوى والخبرة»، نبذنا الانقسامات الفئوية وسعينا إلى إرساء العدالة في جميع أنحاء البلاد. كما يجري العمل بوتيرة متسارعة على استكمال ممرات الاتصالات التي أكدت عليها القيادة، وسيتم تشغيل جزء كبير منها هذا العام.»

خط أحمر ورسائل ردع

من جهته، شدد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي على أن بلاده «لن تتراجع عن تخصيب اليورانيوم حتى وإن تم تهديدها بالحرب»، معتبرًا أن المطالبة بتصفير التخصيب «لا تستند إلى أي أساس قانوني».

وأكد عراقجي، خلال منتدى في طهران أن إيران مستعدة للإجابة، عن أي تساؤلات فنية تتعلق ببرنامجها النووي، لكنها ترفض المساس بجوهر هذا البرنامج، معتبرًا أن التخصيب جزء من السيادة الوطنية ومن مبدأ رفض الهيمنة الخارجية.وأضاف أن الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة «لا يُخيف إيران».

وأضاف غداة زيارة مبعوث الرئيس دونالد ترامب للشرق الأوسط حاملة الطائرات الأمريكية «أبراهام لينكولن»: «نحن أمّة دبلوماسية، ونحن أيضا أمّة حرب، لكن ذلك لا يعني أننا نسعى إلى الحرب».

وشدد في الوقت نفسه على أن الدبلوماسية تظل الطريق المفضل، شرط أن تقوم على الاعتراف بحقوق طهران لا على فرض الإملاءات.

وأشار إلى أن «إيران دفعت كلفةً باهظة من أجل امتلاك برنامج نووي سلمي والتخصيب، وكان جزء كبير من هذه الكلفة لتلبية احتياجات البلاد».

وأضاف: «التخصيب من احتياجات البلاد، ويُلبّي متطلبات مختلفة. وأنا أنظر إليه من زاوية الاستقلال والعزة. لماذا أصررنا إلى هذا الحد على التخصيب؟ لأن أحدًا لا يملك الحق في أن يقول لنا ماذا يجب أن نملك وماذا لا يجب أن نملك. هذا قائم على مبدأ نفي الهيمنة. من حقي أن أُخصّب، وهذا شأن يخصّني إن أردتُ ممارسة هذا الحق أو لا. عندما يُقال لنا: لا يحق لكم التخصيب لأننا قلقون — إن كنتم قلقين فنحن مستعدون لإزالة القلق، نجيب عن الأسئلة، لكن لا يحق لأحد أن يقول لنا: لا ينبغي لك أن تمتلك ذلك».

وأكد عراقجي أن لدى طهران شكوك حول جدية الولايات المتحدة في مواصلة المفاوضات معها في شأن برنامجها النووي، علما بأن أي موعد لاستئناف المباحثات لم يُعلن بعد.

واعتبر في مؤتمر صحفي في طهران أن «فرض عقوبات جديدة (على إيران) وبعض التحركات العسكرية تثير شكوكا في جدية الطرف الآخر واستعداده لإجراء مفاوضات فعلية»، لافتا الى أن بلاده «ستقيّم مجمل المؤشرات وتتخذ قرارا بالنسبة إلى مواصلة المفاوضات».

وفي مقابل الموقف الإيراني، أعادت واشنطن التأكيد على رغبتها في توسيع نطاق المحادثات ليشمل برنامج الصواريخ الباليستية والدور الإقليمي لطهران، وهو ما ترفضه إيران بشكل قاطع، مؤكدة أن أي حوار مع الولايات المتحدة يقتصر على الملف النووي فقط.

التوترات بين الولايات المتحدة وإيران .. تصاعد الأزمة وآفاق المفاوضات المتشائمة

افتتاحية صحيفة «الشعب » الصينية

صرّح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مقابلة مع قناة «فوكس نيوز» في ٣١ يناير، بأن إيران تتفاوض مع الولايات المتحدة على أمل التوصل إلى اتفاق «مقبول للطرفين» و«مرضٍ»، يضمن عدم امتلاك إيران للأسلحة النووية. وفي اليوم ذاته، أكد الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان أن إيـران تضع حل الخلافات عبر الطرق الدبلوماسية على رأس أولوياتها، مشددا على أن «الحرب ليست في مصلحة إيران ولا الولايات المتحدة ولا المنطقة بأسرها». ورغم رغبة كل من واشنطن وطهران في التفاوض، تشير الآراء الدولية إلى أن المطالب الأمريكية قد تكون مبالغا فيها، مما يترك آفاق المفاوضات غير واضحة ويظل خطر التصعيد العسكري قائما.

وفقا لبيان صادر عن مكتب الرئاسة الإيرانية في ٣١ يناير، أدلى الرئيس الإيراني مسعود بيزشكيان، بتصريحات خلال مكالمة هاتفية مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، حيث أكد أن الولايات المتحدة وإسرائيل تصعّدان من مواقفه مع إيران. وفي المقابل، شدّد بيزشكيان على أن إيران ماضية في تبني دبلوماسية قائمة على الاحترام المتبادل والمساواة، بعيدا عن التهديدات. من جهته، أكد الرئيس السيسي أن مصر ستواصل جهودها الحثيثة لدفع الولايات المتحدة وإيران للعودة إلى طاولة المفاوضات، مؤكدا أهمية البحث عن حل سياسي سلمي شامل للملف النووي الإيراني بما يُسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي.

كثّفت الولايات المتحدة ضغوطها على إيران في الآونة الأخيرة، حيث نشرت عدة سفن حربية، بما في ذلك حاملة الطائرات «يو إس إس أبراهام لينكولن»، في منطقة الشرق الأوسط، مهددة بالتدخل العسكري. ووفقا لبيان صادر عن القيادة المركزية الأمريكية، المسؤولة عن العمليات العسكرية في المنطقة، تم نشر حاملة الطائرات النووية «يو إس إس أبراهام لينكولن»، التي تُعتبر من أكبر السفن الحربية في البحرية الأمريكية، وقادرة على

> كثفت الولايات المتحدة ضغوطها على إيران في الآونة الأخيرة

حمل أكثر من ٦٥ طائرة ومنصات إطلاق صواريخ متعددة. وبحسب قناة الجزيرة، تضم المجموعة الهجومية المرافقة للحاملة نحو ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ جندي، فيما تحتفظ الولايات المتحدة بوجود عسكري إجمالي في المنطقة يصل إلى ٤٠ ألف جندي في دول مثل قطر والسعودية. كما أفادت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) بأن واشنطن نشرت ما لا يقل عن ١٠ سفن حربية في مياه الشرق الأوسط.

وردا على التوسع المستمر للوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، أصدرت الحكومة والجيش الإيرانيان ردا قويا. ووفقا لتقرير بثه التلفزيون الإيراني في ٢٩ يناير، أعلنت القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني عن إجراء تدريبات بالذخيرة الحية في مضيق هرمز في الفترة من ١ إلى ٢ فبراير. وفي ٣٠ يناير، أصدرت القيادة المركزية الأمريكية بيانا أكدت فيه أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع «السلوك غير الآمن» من قبل إيران في مضيق هرمز، مثل تحليق الطائرات الإيرانية فوق السفن الحربية الأمريكية واقتراب الزوارق الإيرانية بشكل مباشر من السفن الأمريكية. وأعربت الولايات المتحدة عن أملها في أن تُجرى المناورات الإيرانية بطريقة آمنة ومهنية لتفادي المخاطر غير الضرورية. من جهته، حذر وزير الدفاع الإيراني، أمير حاتمي، الولايات المتحدة وإسرائيل من شن أي هجمات، مؤكدا أن الجيش الإيراني في حالة تأهب قصوى و«لن يتنازل»، وهو في «حالة دفاع واستعداد عسكري كامل». وفي ١ فبراير، حذر المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، من أنه إذا استفزت الولايات المتحدة حربا، فإنها ستكون «حربا إقليمية».

وفي الوقت الذي ترد فيه إيـران على التهديدات الامريكية باستخدام القوة العسكرية، فإنها تسعى ايضا بنشاط لإيجاد حلول دبلوماسية لتهدئة الوضع. وفي ٣٠ يناير، أشار بيان صادر عن مكتب الرئاسة الإيرانية إلى أن الرئيس مسعود بيزشكيان أجرى مكالمة هاتفية مع كل من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد، حيث تبادلوا الآراء حول آخر التطورات الإقليمية. وفي ٣١ يناير، صرح رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، خلال زيارته لإيران، بأن قطر تدعم الحلول السلمية لتهدئة التوترات وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. وفي ٢٧ يناير، أكد الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء، أن المملكة العربية السعودية تعتبر أي عدوان أو تهديدات ضد إيران أمرا غير مقبول، مشيرا إلى استعداد المملكة للتعاون مع إيـران والـدول الأخـرى في المنطقة بكل الوسائل اللازمة لتعزيز السلام والأمن الدائمين.

صرّح محمد رضا مرادي، رئيس القسم الدولي في وكالة أنباء مهر الإيرانية لمراسل صحيفة الشعب اليومية، بأن جميع الأطـراف في الوضع الراهن تسعى جاهدة للتوسط بين إيران والولايات المتحدة، محذرا من أن اندلاع الحرب سيشكل تهديدا لأمن جميع الأطراف في المنطقة. وأكد مرادي أن أي مفاوضات أو حل دبلوماسي مع إيران يجب أن يحترم حقوقها بشكل كامل ويضمنها. وأشار إلى أن طهران مستعدة حاليا للبدء في مفاوضات عادلة تهدف إلى تحقيق مصالحها الوطنية. من جانبه، قال محمد آصف نور، مدير معهد السلام والدبلوماسية في إسلام آباد لمراسل صحيفة الشعب اليومية، إن كلا من الولايات المتحدة وإيران بحاجة إلى تبديد غيوم الحرب والبحث عن حلول من خلال الحوار السلمي، بمساعدة المجتمع الدولي.

د. يوسف گۆران:

في أي بيئة دولية نعيش؟

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، لم يعرف النظام الدولي مستوى من الاضطراب وانعدام اليقين شبيها بما يشهده العالم اليوم. فالمنظومة التي أرساها الحلفاء المنتصرون، والقائمة على المؤسسات الدولية، والقيم الإنسانية المشتركة، والاتفاقيات المنظمة للعلاقات بين الدول، تتعرض منذ سنوات لتآكل متسارع يهدد وجودها ذاته.

ورغم أن سهام النقد تتجه حاليا بشكل رئيسي نحو الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الأولى، فإن حالة الفوضى الراهنة هي حصيلة تراكمات متعددة

وليست نتاج عامل واحد بعينه.

خلال العقدين الأخيرين تقريبا، طرأت تحولات جوهرية على بنية النظام الدولي، تمثلت في صعود قوى اقتصادية كبرى جديدة، وفي مقدمتها الصين والهند، ما أحدث خللا واضحا في موازين القوة العالمية. ولم يقتصر تأثير هذا الصعود على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتد ليشمل الأبعاد السياسية والعسكرية والتكنولوجية، متسببا في تراجع نسبي لمكانة القوى الغربية التقليدية، وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد رافق ذلك تنامٍ في رفض القوى الصاعدة لهيمنة الغرب وقيمه ونفوذه التاريخي.

هذه التحولات أفرزت مرحلة انتقالية مضطربة في العلاقات الدولية، فتحت المجال واسعا أمام حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في مناطق مختلفة من العالم، حيث لم تعد الدول وحدها اللاعب الأساسي، بل برزت قوى إقليمية وجهات غير حكومية لتؤدي أدوارا مؤثرة في مسارات الصراع والتوازنات.

وإلى جانب تغير خريطة القوة العالمية، ساهم عامل آخر في تعميق الفوضى الدولية، تمثل في تصاعد دور الفاعلين الغير الدوليين، مثل الشركات العابرة للقارات، والجماعات المنظمة، والمنظمات غير الحكومية، وحتى الكيانات السياسية غير الرسمية، التي بات لها تأثير ملموس في القرارات الدولية بعدما كانت هامشية في السابق.

وجاءت مرحلة إدارة دونالد ترامب لتجسد، بشكل أوضح، هذا التحول نحو عالم أكثر توترا وتعقيدا. فقد شكّلت سياسة "أمريكا أولا" تعبيرا عن محاولة أمريكية لإعادة تثبيت موقعها العالمي في مواجهة القوى الصاعدة، غير أن هذه المقاربة حملت في طياتها إشكالية كبرى، إذ شجعت دولا عديدة على تجاهل القواعد الدولية والانفلات من الالتزامات القانونية والأخلاقية، سعيا وراء مصالحها الضيقة.

في ظل هذا المسار، أصبحت الصراعات سمة مركزية للعلاقات الدولية، واقترب العالم من الصورة التي وصفها الفيلسوف هوبز بحالة "الكل ضد الكل"، حيث تسود شريعة القوة ويضعف منطق القانون.

وفي هذا السياق، تفقد المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، الكثير من فعاليتها وقيمها المرتبطة بحقوق الإنسان، والعدالة، والديمقراطية، لتتحول تدريجيا إلى أطر شكلية محدودة التأثير.

> **"حالة الفوضى الراهنة هي حصيلة تراكمات متعددة"**

أما الضحية الأولى لهذه الفوضى العالمية، فهي الدول والكيانات الضعيفة والفقيرة، التي تجد نفسها عرضة للاستغلال والتهميش ضمن صفقات وتفاهمات القوى الكبرى. ومن هنا، تبرز أهمية أن تركز هذه الدول داخليا على تعزيز التماسك الوطني، وبناء مؤسسات ديمقراطية قوية، وتطوير اقتصاداتها بما يقلل من هشاشتها.

وعلى الصعيد الخارجي، يصبح من الضروري انتهاج سياسة وعلاقات متعددة الاتجاهات، تقوم على تنويع الشراكات وعدم الارتهان لمحاور أو تكتلات بعينها، حيث الاعتماد على القراءة الديناميكية المتجددة للمتغيرات الدولية، وجعل المصلحة الوطنية المعيار المهيمن في رسم السياسات الخارجية.

بيان مشترك بشأن اجتماع التحالف العالمي لهزيمة داعش

بيان صادر من قِبل حكومتي الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية

استضافت المملكة العربية السعودية اجتماعا لكبار الدبلوماسيين ومسؤولي الدفاع من المجموعة المصغرة للتحالف العالمي لهزيمة داعش في الرياض بتاريخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٢٦.

افتتح الاجتماع نائب وزير الخارجية السعودي وليد الخريجي، وترأسه بالاشتراك مع السفير الامريكي لدى تركيا والمبعوث الخاص لسوريا توم باراك.

وأعرب المشاركون عن تقديرهم للمملكة العربية السعودية لاستضافتها الاجتماع ولدورها المستمر في دعم الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار.

ورحب المشاركون بالاتفاق الشامل بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، بما يتضمنه من وقف إطلاق النار الدائم وترتيبات الاندماج المدني والعسكري لشمال شرق سوريا.

وأشاروا إلى نية الحكومة السورية المعلنة لتولي القيادة الوطنية لجهود مكافحة داعـش، وأعربوا عن تقديرهم للتضحيات التي قدمتها قوات سوريا الديمقراطية في الحرب ضد داعش.

كما وجّه المشاركون الشكر إلى حكومة العراق على

قيادتها المستمرة في حملة هزيمة داعش.

وقد أكد المشاركون مجددا على أولوياتهم، بما فيها النقل السريع للمعتقلين من تنظيم داعش والحفاظ على سلامتهم، وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، وإعادة إدماج العائلات من مخيمي الهول وروج في مجتمعاتهم الأصلية بطريقة كريمة، ومواصلة التنسيق مع دمشق وبغداد بشأن مستقبل حملة هزيمة داعش في سوريا والعراق.

ورحب المشاركون بانضمام الحكومة السورية لتكون العضو التسعين في التحالف الدولي لهزيمة داعش.

وأكد أعضاء التحالف استعدادهم للعمل بشكل وثيق مع الحكومة السورية، وشجعوا الأعضاء على تقديم دعم مباشر للجهود السورية والعراقية.

وسلط مسؤولو الدفاع في التحالف الضوء على التنسيق الوثيق بين المسارين الدبلوماسي والعسكري.

وتلقى المشاركون إحاطات بشأن حملة هزيمة داعش الحالية، بما في ذلك عمليات نقل المعتقلين الجارية.

وأشاد المسؤولون بجهود العراق في احتجاز مقاتلي داعش بشكل آمن، ورحبوا بتولي سوريا مسؤولية مرافق الاحتجاز ومخيمات النازحين التي تضم مقاتلي داعش وأفراد عائلاتهم. وجدّد المشاركون التأكيد على ضرورة تحمل الدول مسؤولية مواطنيها وإعادتهم من العراق وسوريا.

وقد وجّه أعضاء التحالف الشكر إلى العراق على قيادته، وأقروا بأن نقل المعتقلين إلى عهدة العراق أمر أساسي للأمن الإقليمي.

وأكدوا مجددا التزامهم المشترك بهزيمة داعش في العراق وسوريا، وتعهدوا بمواصلة دعم الحكومتين في تأمين المعتقلين التابعين لداعش.

وزارة الخارجية الامريكية
مكتب المتحدث الرسمي
٩ شباط/فبراير ٢٠٢٦

» تقدير للتضحيات التي قدمتها قسد في الحرب ضد داعش «

اتفاق سلام سعودي - إسرائيلي: من يريد ماذا ولماذا؟

واشنطن-صحيفة «العرب» اللندنية: تجري مفاوضات مكثفة حول اتفاق من شأنه، إذا ما أُبرم، أن يقود المملكة العربية السعودية إلى إقامة علاقات ودية مع إسرائيل للمرة الأولى في تاريخها.

وفي مقابل هذه الخطوة غير المسبوقة، تسعى الرياض أساسا إلى الحصول على ضمانات أمنية، ليس من إسرائيل، بل من حليفها الأقرب: الولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار، ستضطلع إسرائيل، بوصفها قوة تكنولوجية متقدمة، بدور محوري في خطط السعودية الطموحة لتنويع اقتصادها بعيدا عن النفط، في حين يُتوقع منها تقديم تنازلات للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

وأما الولايات المتحدة، فستستعيد جزءا من نفوذها ، بما يمكّنها من مواجهة التمدد الصيني المتزايد في الشرق الأوسط.

ويـرى الباحث إيثان برونر في تقرير نشرته وكالة بلومبيرغ أن هذا الاتفاق يَعِد بمكاسب كبيرة للحكومات الأربع المعنية، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز القدرة على مواجهة النشاط العسكري الإيراني في المنطقة. غير أن احتمالات إبرامه تثير في الوقت نفسه معارضة شعبوية داخل كل من هذه الدول، ما ينطوي على مخاطر سياسية جدية على أصحاب السلطة.

من يتحاور؟

جميع الأطـراف المعنية على تواصل مباشر. فبحسب مصادر مطلعة على المحادثات، يقود الجانب

الامريكي مستشار الأمن القومي جيك سوليفان، يعاونه نائبه بريت ماكغورك والمبعوث الخاص عاموس هوكشتاين.

ويضم الوفد السعودي وزير الدفاع الأمير خالد بن سلمان، شقيق ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، إلى جانب مستشار الأمن القومي مساعد العيبان.

وأما الجانب الإسرائيلي، فيقوده وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، السفير السابق لدى واشنطن وأقرب مستشاري رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

ويمثل الجانب الفلسطيني المستشار الدبلوماسي مجدي خالدي. ويقرّ مسؤولون من الحكومات الثلاث الرئيسية المنخرطة في التفاوض بتعقيد الملف، مؤكدين أن التوصل إلى اتفاق مهمة شاقة، لكنها تبقى هدفا يستحق السعي.

> **الصفقة المحتملة: مكاسب سياسية وأمنية وسط تحديات شعبوية.**

ما الذي تريده السعودية من هذه الاتفاقية؟

تتمثل غاية السعودية الأساسية من هذا الاتفاق في الحماية من إيران. ويُقال إن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، تأثر بعمق بالهجمات التي استهدفت منشآت النفط السعودية عام ٢٠١٩، والتي حمّلت الرياض مسؤوليتها لطهران.

ورغم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في مطلع عام ٢٠٢٣ بوساطة صينية بعد قطيعة دامت سبع سنوات، فإن التنافس على النفوذ الإقليمي لا يزال قائما.

وتشعر السعودية بقلق بالغ إزاء الترسانة الصاروخية الإيرانية، وشبكة الميليشيات التابعة لها في اليمن والعراق ولبنان، فضلا عن برنامجها النووي الذي يُشتبه في سعيه إلى تطوير أسلحة نووية.

ومن هنا، تطمح الرياض إلى اتفاق مع واشنطن يقترب من معاهدة دفاع مشترك، بحيث يُعدّ أي هجوم عليها هجوما على الولايات المتحدة.

ويُستشهد في هذا السياق بنموذج المعاهدة الامريكية-اليابانية، التي تسمح بنشر قوات امريكية مقابل التزام بالدفاع. كما يمكن أن تسهم القدرات الدفاعية الإسرائيلية في حماية منشآت النفط السعودية.

وإلى جانب الهاجس الأمني، جعل ولي العهد الأمير محمد بن سلمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية حجر زاوية في «رؤية ٢٠٣٠».

وهو يراهن على الابتكار لتقليص اعتماد الاقتصاد على النفط الخام، الذي تُعد السعودية أكبر مُصدّر له عالميا.

ويقول مسؤولون امريكيون إنه يرى في الاندماج الاقتصادي مع إسرائيل، التي باتت قوة تكنولوجية كبرى، عنصرا حاسما في هذا التحول. كما تخطط المملكة للاعتماد بشكل أكبر على الطاقة النووية في المستقبل، وتسعى للحصول على دعم امريكي في هذا المجال.

وقد أكدت السعودية علنا أن الاعتراف بإسرائيل مشروط بقيام دولة فلسطينية مستقلة. ورغم أن الاتفاق الجاري بحثه لن يحقق هذا الهدف، فإنه سيحتاج إلى تضمين مكاسب ملموسة للفلسطينيين لطمأنة الرأي العام السعودي والعالم الإسلامي.

ما الذي تريده إسرائيل من هذه الصفقة؟

بالنسبة لإسرائيل، يُمثل الاتفاق فرصة استراتيجية كبرى. وقد شدد نتنياهو مرارا على أن التطبيع مع السعودية هو الجائزة الأهم بعد اتفاقيات أبراهم عام ٢٠٢٠.

ولا تكمن أهمية المملكة في ثقلها الاقتصادي والسياسي فحسب، بل أيضا في مكانتها الدينية بوصفها مهد الإسلام وموقع أقدس الأماكن الدينية.

ومن شأن اعترافها بإسرائيل أن يُضعف السردية القائلة بعدم شرعية وجود دولة يهودية في منطقة ذات أغلبية مسلمة، وقد يفتح الباب أمام دول أخرى مثل ماليزيا وإندونيسيا.

وفي موازاة ذلك، تناقش إسرائيل اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة تضمن لها هامشا من الاستقلالية.

وأما داخليا، فإن لنتنياهو دوافع إضافية لتقديم تنازلات محدودة للسلطة الفلسطينية، التي تدير الضفة الغربية في إطار حكم ذاتي محدود.

الاتفاق يَعِد بمكاسب كبيرة للحكومات الأربع المعنية، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز القدرة على مواجهة النشاط العسكري الإيراني في المنطقة. غير أن احتمالات إبرامه تثير في الوقت نفسه معارضة شعبوية داخل كل من هذه الدول، ما ينطوي على مخاطر سياسية جدية على أصحاب السلطة.

وفي يوليو، أعلن زيادة الدعم لها خشية تمدد نفوذ حماس المدعومة من إيران.

ويقتصر هذا الدعم على تعزيز التنمية الصناعية والسماح بتحويل عائدات الضرائب.

ويأتي ذلك في ظل انقسامات داخلية حادة وتهم فساد تطال نتنياهو، ممّا يجعل أي اختراق دبلوماسي مع السعودية مصدرا محتملا لتوحيد الرأي العام.

ما هي مكاسب الولايات المتحدة من هذه الصفقة؟

أما الولايات المتحدة، فترى في الاتفاق وسيلة لمواجهة النفوذ الصيني المتنامي، وتعزيز تحالف إقليمي مناهض لإيران. كما أن تحسين العلاقات مع الرياض قد يمنح واشنطن نفوذا أكبر على سياسات إنتاج النفط.

> **هذا الاتفاق يعد بمكاسب كبيرة للحكومات الأربع المعنية**

وسبق أن اعتبر الرئيس الامريكي السابق جو بايدن أن الاتفاق سيمثل إنجازا بارزا في حملته لإعادة انتخابه عام ٢٠٢٤.

ما هي مكاسب السلطة الفلسطينية؟

بالنسبة للسلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس، لا يحقق الاتفاق حلم الدولة المستقلة، لكنه قد يوقف خطوات إسرائيلية تُقوض هذا الحلم، مثل توسيع الاستيطان أو ضم المستوطنات. كما قد يؤدي إلى مساعدات مالية سعودية مهمة وحيوية ويُضعف النفوذ الإيراني في الضفة الغربية.

ما هي القوى الشعبوية المعارضة للاتفاق؟

تواجه الحكومات الأربع المعنية بالاتفاق المحتمل إمكانية ردود فعل داخلية سلبية لا يُستهان بها. فرغم

أن استطلاعا للرأي أُجري في وقت سابق من هذا العام أظهر أن ٤٠ في المائة من السعوديين لا يعارضون إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل، فإن المزاج العام في المملكة لا يبدو متحمسا لتبنّي الدولة العبرية بشكل كامل، ولا سيما في ظل حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة تعارض صراحة قيام دولة فلسطينية.

وفي الولايات المتحدة، يواصل الجناح اليساري داخل الحزب الديمقراطي انتقاد إسرائيل بسبب استمرار احتلالها للضفة الغربية وسياسات حكومة بنيامين نتنياهو الحالية.

وتُعدّ المطالب السعودية من واشنطن كبيرة ومتشعبة، إذ تشمل الحصول على طائرات مقاتلة متطورة وأنظمة دفاع جوي متقدمة، إلى جانب اتفاقية دفاع رسمية، فضلا عن المساعدة في تطوير برنامج نووي مدني قد يُستخدم مستقبلا لإنتاج أسلحة نووية.

وأما في الساحة الفلسطينية، فإن الرئيس محمود عباس، الذي انتُخب عام ٢٠٠٥ ولا يزال في منصبه رغم انتهاء ولايته في عام ٢٠٠٩، يُعد شخصية غير شعبية على نطاق واسع. فقد أظهر استطلاع رأي أُجري في يونيو في الضفة الغربية وقطاع غزة أن ٨٠ في المائة من المشاركين يرون ضرورة استقالته.

كما أيّد ٥٢ في المئة من المستطلعين «العمل المسلح» باعتباره الوسيلة الأفضل لإنهاء الاحتلال، وهو ما يوحي بأن شريحة واسعة من الفلسطينيين قد تنظر إلى أي اتفاق دبلوماسي مستقبلي مع إسرائيل على أنه خيانة للقضية الوطنية.

وفي إسرائيل، يرى اليمينيون الدينيون المنضوون في ائتلاف نتنياهو الحاكم أن ضم الضفة الغربية هدف يتقدم على نيل موافقة السعودية أو تطبيع العلاقات معها. غير أن هذه المعارضة قد تتحول، على نحو متناقض، إلى عامل مساعد للمفاوضات.

معارضة الاتفاق نعمة للأطراف المتفاوضة

إذا تقدمت المحادثات وبدا أن نتنياهو مستعد لتقديم تنازلات للفلسطينيين لا يقبل بها شركاؤه من اليمين المتطرف، فقد يلوّح هؤلاء بالانسحاب من الائتلاف.

ومثل هذا السيناريو قد يفتح أمامه بابا جديدا لتشكيل حكومة أكثر اعتدالا بالتحالف مع أحزاب وسطية، وهو الخيار الذي كان يفضله أصلا عندما كُلّف بتشكيل الحكومة عقب انتخابات نوفمبر، قبل أن ترفض تلك الأحزاب الانضمام إليه بسبب محاكمته ونظرة واسعة إليه باعتباره غير جدير بالثقة.

> **تتمثل غاية السعودية الأساسية من هذا الاتفاق في الحماية من إيران**

وقد تضطر هذه الأحزاب إلى إعادة تقييم موقفها إذا طُرحت أمامها فرصة تاريخية تتمثل في اتفاق سلام مع السعودية.

ومن المرجح أن يتبنى ائتلاف حاكم أكثر اعتدالا سياسات في الضفة الغربية تكون أكثر قبولا لدى السلطة الفلسطينية، وكذلك لدى السعوديين والامريكيين، وربما يتخلى أيضا عن مبادرة الحكومة الحالية الرامية إلى تقليص صلاحيات القضاء الإسرائيلي، وهي خطوة أثارت مخاوف جدية داخل إسرائيل والولايات المتحدة على حد سواء بشأن مستقبل الديمقراطية في البلاد.

جوناثان بانيكوف :

المخاطر الحقيقية للخلاف السعودي الإماراتي

التنافس الإقليمي سيرفع من حدة التوترات إلى ما هو أبعد من الخليج

***مجلة «فورين افيرز» الامريكية**

أصبح الصدع بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الآن واضحا تماما لعيان العالم. كانت التوترات تتصاعد العام الماضي مع تصادم الملكيتين الخليجيتين بشأن اليمن، لكن العداء الكامن انسكب إلى العلن في يناير، حيث اتهمت وسائل الإعلام السعودية الإمارات بـ»الاستثمار في الفوضى» عبر شمال أفريقيا والقرن الأفريقي، والعمل كأداة لإسرائيل في المنطقة الأوسع. ومن جانبها، امتنعت الإمارات عن مثل هذه التعليقات العلنية، لكن الخلاف الأخير ليس سوى قمة جبل الجليد.

إن الرياض وأبو ظبي محبوستان في تنافس استراتيجي أوسع، حيث تتصارعان حول قضايا اقتصادية وسياسية وأمنية. وما كان يوما منافسة ودية قد انحدر إلى خصومة. وتكمن جذور أزمتهما في «رؤية ٢٠٣٠»، خطة السعودية الكبرى لمستقبلها. فإذا أرادت المملكة الوصول إلى الأهداف التي وضعها زعيمها الفعلي، محمد بن سلمان (المعروف باسم MBS)، فعليها أن تتحدى هيمنة الإمارات في مجالات التمويل والسياحة والتجارة. لم تعترف أي من الحكومتين علنا بهذا التوتر، لكنهما تدركانه بالتأكيد؛ فمثل هذا الإزاحة هو، في نهاية

المطاف، ما حققته الإمارات قبل عدة عقود عندما حلت محل البحرين كأبرز فاعل تجاري في الخليج.

من المرجح ألا يتصاعد الصدع الخليجي إلى حرب مباشرة بين السعودية والإمارات أو حتى إلى إجراءات عسكرية أقل شأنا، مثل الحصار. لكن الرياض وأبو ظبي في صراع اقتصادي في الداخل وفي عدة معارك عسكرية بالوكالة في الخارج. إن مشاحناتهما ستشكل المنطقة للعقد القادم، بما في ذلك كيفية تعاملهما مع الالتزامات الأمنية مع القوى الغربية، وكيفية خطبهما لود استثمارات القطاع الخاص، وكيفية اختيارهما للانخراط في عدة صراعات إقليمية مستمرة وتلوح في الأفق.

منافسة محتدمة

في عام ٢٠١٥، عندما أصبح محمد بن سلمان نائبا لولي العهد وبدأ في تحريك رافعات الحكومة السعودية، كانت الرياض وأبو ظبي متوافقين بشكل وثيق بشأن أكبر مشاكل الشرق الأوسط. وعلى المستوى الشخصي، كان محمد بن سلمان والرئيس الإماراتي محمد بن زايد (المعروف باسم MBZ) على وفاق. وقدمت الإمارات الدعم للحملة العسكرية السعودية ضد الحوثيين -وهي منظمة إرهابية مدعومة من إيران- في اليمن. ودعم البلدان حملة «الضغوط القصوى» التي شنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضد إيران. وفي عام ٢٠١٧، فرضتا حصارا على قطر معا للضغط على الدوحة للابتعاد عن إيران، وإغلاق قناة الجزيرة الإخبارية، وإنهاء دعمها لجماعة الإخوان المسلمين، وهي حركة عمرها قرن من الزمان تمتد على مستوى المنطقة وتروج لشكل من أشكال الإسلام السياسي الذي تجده بعض الحكومات الخليجية تهديدا لها؛ فالإخوان، على سبيل المثال، يدعمون الديمقراطية. (في الشهر الماضي، صنفت الولايات المتحدة الجماعة كمنظمة إرهابية).

ولكن في غضون سنوات قليلة، بدأت هذه الأجندة المشتركة تظهر علامات الإجهاد. فقد تخلت الدولتان عن حصارهما لقطر، على الرغم من أن دعم الدوحة للإخوان المسلمين وعلاقتها مع إيران لم يتغيرا بشكل جوهري. كما فشلت حملة الضغوط القصوى لإدارة ترامب في إقناع طهران بتعديل سلوكها.

وفي ضوء هذه الإخفاقات، وابتداء من عام ٢٠٢١ تقريبا، بدأت السعودية في التباعد عن الإمارات. وبدأت في تدفئة العلاقات مع إيران وقطر وتركيا. وبحلول عام ٢٠٢٣، كانت قد وافقت على تقارب رسمي مع طهران. حتى أن كبار المسؤولين السعوديين بدأوا يزعمون أن الإمارات هي من استدرجت السعودية إلى حصار قطر قبل سنوات.

> **الرياض وأبو ظبي محبوستان في تنافس استراتيجي أوسع**

نبع التحول السعودي من إعادة تقييم لكيفية تحقيق أجندتها المحلية على أفضل وجه. لقد اعتنق محمد بن سلمان في الأصل سياسة خارجية صدامية ركزت على ملاحقة الدول المرتبطة بالإسلام السياسي. لكنه أدرك في النهاية أن مثل هذا النهج لم يكن يحقق هدفه الأسمى، وهو تحقيق رؤية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى فطام المملكة عن النفط وتصييرها مركزا للمال والأعمال والسفر. ولتحقيق الخطة، تحتاج المملكة إلى مليارات الدولارات من الاستثمارات الأجنبية، وهذا بدوره يتطلب القدرة على التنبؤ والهدوء.

لذلك، تقوم السعودية ببناء علاقات أكثر دفئا

مع خصومها السابقين ليس لأن نظرتها لتلك الدول قد تغيرت، بل لأنها تعتقد الآن أن استيعابهم هو استراتيجية أفضل. فالصراع في الشرق الأوسط أو على طول البحر الأحمر يهدد بتعطيل الممرات التجارية أو إخافة المستثمرين الأجانب. في المقابل، تظل الإمارات مقيدة بنفس مجموعة الأولويات التي قادت سياستها الخارجية لمعظم العقد الماضي؛ فهي تريد الحفاظ على قوتها الإقليمية والعالمية، المدعومة ببراعتها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المحلية، ومنع انتشار الإسلام السياسي.

اليوم، السعودية والإمارات على نقيض بشأن إسرائيل والسودان وسوريا واليمن. في معظم هذه الساحات، تعطي السعودية الأولوية للاستقرار -طالما لا يوجد تهديد محدد للمملكة- بينما تريد الإمارات بشكل عام منع الإسلاميين من كسب الأرض. في السودان، الذي يضم أسوأ أزمة إنسانية في العالم، دعمت الرياض القوات المسلحة السودانية (التي تشتبه الإمارات في وجود صلات إسلامية لها)، بينما أرسلت الإمارات الأموال والأسلحة إلى قوات الدعم السريع المنافسة، رغم نفيها القيام بذلك.

وفي الوقت نفسه، وافقت السعودية على استثمار المليارات في إعادة إعمار سوريا لأنها ترى في زعيمها الجديد (الجهادي السابق) أفضل فرصة للاستقرار في البلاد. لكن الإمارات قدمت القليل من المال لأنها متشككة في قدرة الرئيس الجديد على ترسيخ سلطته ورغبته في التخلي عن جذوره الإسلامية. وعندما يتعلق الأمر بإسرائيل، زادت الإمارات بهدوء من علاقاتها التجارية والأمنية، بينما ترفض السعودية تطبيع العلاقات دون وجود مسار يؤدي إلى دولة فلسطينية.

وصلت هذه التوترات الإقليمية إلى ذروتها في أواخر عام ٢٠٢٥ في اليمن. فبعد سنوات من العمل معا لمحاربة الحوثيين هناك، انحدرت الفصائل المدعومة من الرياض وأبو ظبي إلى قتال داخلي. وفي ديسمبر، استولت مجموعة انفصالية يمنية مدعومة من أبو ظبي على أراضٍ في اليمن كانت تسيطر عليها مجموعات مدعومة من السعودية. وردت الرياض بقصف شحنة أسلحة إماراتية، مما دفع الإمارات إلى سحب قواتها من البلاد بالكامل.

> **الدولتان تتصارعان حول قضايا اقتصادية وسياسية وأمنية**

رؤية النفق (٢٠٣٠)

من مصلحة كل من السعودية والإمارات التقليل من شأن خلافاتهما علنا لطمأنة المستثمرين الأجانب بأن الخليج مكان آمن لوضع أموالهم. لكن التوترات الإماراتية السعودية ستزداد سوءا على الأرجح. فالبلدان يتنافسان بشكل متزايد على الاستثمار في القطاعات نفسها. وبالنظر إلى مقدار رأس المال الأجنبي الذي تحتاجه السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، فمن المرجح أن يأتي نجاحها على حساب الهيمنة الإماراتية في مجالات التمويل والتكنولوجيا والسياحة والخدمات اللوجستية. ومن المحتمل ألا تستطيع الأسواق الإقليمية والعالمية دعم كلا البلدين على نطاق واسع في وقت واحد.

القادة الإماراتيون مصممون على ألا تذهب الإمارات في طريق البحرين. ففي عام ١٩٣٢، أصبحت البحرين أول دولة في المنطقة تكتشف النفط. ولكن بسبب احتياطياتها الصغيرة، قامت بتنويع اقتصادها. وبحلول

السبعينيات، كانت المركز الإقليمي للمال والسياحة والخدمات اللوجستية وصهر الألمنيوم. ولكن في أوائل التسعينيات، أنشأت دبي، ثم أبو ظبي لاحقا، مراكز مالية بقيود تنظيمية أقل ورأس مال أكبر. وبحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، رسخت المشاريع العملاقة بما في ذلك «نخلة جميرا»، وهي جزيرة اصطناعية مخصصة للمساكن الفاخرة والسياحة، و«برج خليفة»، أطول مبنى في العالم، مكانة الإمارات كوجهة للمغتربين. ثم أمضت الحكومة عقد ٢٠١٠ في ترجمة قوتها الاقتصادية إلى نفوذ عالمي. في عام ١٩٧١، وهو العام الذي تأسست فيه الإمارات، كان ناتجها المحلي الإجمالي ٩٤٠ مليون دولار وكان ناتج البحرين ٤٢٢ مليون دولار. وبحلول عام ١٩٩٠، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للإمارات ٣٠٨ مليار دولار بينما كان ناتج البحرين ٢٧ مليار دولار.

اليوم، تتبنى السعودية هذه الاستراتيجية. ولكن بينما استغرقت الإمارات عقودا لتجاوز جارتها في الصناعات الرئيسية، تحاول السعودية القيام بذلك في وقت أقل بكثير وتستغل كل ميزة تمتلكها. فالسوق السعودي هو الأكبر في المنطقة. ومن أجل التفوق على الإمارات، تستخدم الرياض عوائق غير جمركية لإخراج الشركات الإماراتية من سوقها المحلي. فعلى سبيل المثال، تشترط المملكة على الشاحنات الأجنبية الحصول على تصريح خاص لنقل المحاصيل والمواشي داخل حدودها. وفي عام ٢٠٢١، بدأت في تطبيق تعريفات جمركية أعلى على السلع المنتجة في ما يسمى بـ «المناطق الحرة»، التي تسمح للأجانب بالملكية الكاملة للشركات وتعفيهم من ضرائب الاستيراد والتصدير.

وتعد الإمارات أكبر مصدر في الخليج وتستضيف أكثر من ٤٠ منطقة من هذا القبيل. وفي عام ٢٠٢٤، بدأت السعودية في منح العقود الحكومية فقط لتلك الشركات التي تملك مقرا إقليميا في المملكة، مما دفع العديد من الشركات متعددة الجنسيات لنقل مكاتبها من الإمارات إلى السعودية.

كما تمتلك السعودية قدرة صناعية وتصنيعية أكبر بكثير مما تمتلكه الإمارات، وهي تستثمر بكثافة في التعدين المحلي بسبب احتياطياتها من الفوسفات والذهب والبوكسيت والعناصر الأرضية النادرة. ومن حيث مساحة اليابسة، فهي أكبر بـ ٢٧ مرة من الإمارات. وهي تستغل حتى حجمها ورأس مالها وموارد الطاقة لديها لبناء مجمعات إنتاج ضخمة تدعم أكبر صناعة للألبان في الشرق الأوسط. كما تستفيد من السياحة الدينية والنفوذ النابع من وصايتها على أقدس مساجدين في الإسلام، في مكة والمدينة. وترى الرياض أنها، بسبب هذا الدور، هي القائد الأوحد للعالم العربي والإسلامي.

> **تكمن جذور أزمتهما في «رؤية 2030» خطة السعودية الكبرى لمستقبلها**

ومع ذلك، فإن عدد سكان السعودية الأكبر هو سلاح ذو حدين؛ فهو يعني أن البلاد لديها مساحة أكبر بكثير للنمو من حيث الاستهلاك المحلي، ولكن لديها أيضا عددا أكبر بكثير من الناس لإعالتهم. فالسعودية تضم ٣٥ مليون نسمة، نحو ٢٠ مليونا منهم سعوديون، بينما تضم الإمارات ١١ مليون نسمة، لكن حصة أكبر بكثير هم من الأجانب: حيث يزيد عدد الإماراتيين قليلا عن مليون نسمة. ويسمح لها حجمها الصغير بالتحول بشكل أسرع بكثير من جارتها، خاصة في الصناعات سريعة الحركة مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية.

لقد كانت الإمارات منذ فترة طويلة جذابة للاستثمار والمواهب الأجنبية. ولديها بالفعل ميزة راسخة في الخدمات المالية والطيران والرعاية الصحية والسياحة. كما أن لديها قيودا اجتماعية أقل صرامة؛ فعلى سبيل المثال، يُسمح للأزواج غير المتزوجين بالعيش معا. وقدرتها على التعامل مع التجارة والخدمات اللوجستية لا مثيل لها في المنطقة: في عام ٢٠٢٣، على سبيل المثال، تعاملت الإمارات مع ضعف عدد حاويات الشحن وتلقت ضعف كمية الاستثمار الأجنبي المباشر التي تلقتها السعودية. ومع اقتصاد متنوع كهذا، يأتي نحو ٢٥ في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات من النفط، مما يجعلها أقل حساسية لتغيرات أسعار النفط مقارنة بالسعودية، حيث يعتمد ما يقرب من ٥٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على النفط.

المشكلة بالنسبة للسعودية هي أنه بينما تسعى لتنويع اقتصادها، لا تتراجع الإمارات قيد أنملة. فأبو ظبي تنفق المليارات للمنافسة في نفس القطاعات التي تدعو رؤية ٢٠٣٠ السعودية للهيمنة عليها بحلول نهاية العقد، مثل الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية العالمية.

هل تنتهي بالعناق؟

لا يزال بإمكان الرياض وأبو ظبي نزع فتيل التوترات من خلال التعاون في صناعات محددة، مثل إنشاء مراكز تكنولوجية ومراكز بيانات مشتركة. ويمكن للبلدين أيضا، سواء ثنائيا أو من خلال وسطاء مثل البحرين أو عمان، محاولة الاتفاق على النتيجة التي يودان رؤيتها في مختلف مناطق الصراع، والعمل معا بشكل عكسي لتحقيق النتيجة النهائية المرجوة.

لكن يبدو من المرجح بشكل متزايد أن التوترات ستتصاعد. وبالنظر إلى هذا الواقع، يجب على الولايات المتحدة وأوروبا توخي الحذر حتى لا تنحازا إلى أي طرف في التنافس الخليجي. فجغرافيا كل من السعودية والإمارات تمنحهما نفوذا هائلا على أسواق النفط وطرق التجارة الحيوية؛ ومن المهم إبقاء الطرفين راضيين. وإذا أظهرت واشنطن أو العواصم الأوروبية تفضيلا لجانب واحد، فستفقد نفوذها وفرص الاستثمار مع الجانب الآخر. والأسوأ من ذلك، أنها قد تقوض الاستقرار الإقليمي. فإذا شعرت إحدى القوى الخليجية بأن مكانتها تتراجع، فقد تميل نحو الصين، مما قد يمنحها معاملة تفضيلية في الشحن والاستثمار وحقوق القواعد العسكرية.

> **زادت الإمارات بهدوء من علاقاتها التجارية والأمنية مع اسرائيل**

لقد تعهد الرؤساء الأمريكيون الأربعة الماضيون بفعل الأقل في الشرق الأوسط، فقط ليظلوا نشطين. وسيكون من الحكمة لترامب الحفاظ على حضور أمريكي قوي في المنطقة. وبالتعاون مع القادة الأوروبيين، يجب عليه التحوط بين الدولتين الخليجيتين. كما يجب أن يلاحظ أن إصلاح انقسامهما قد يتطلب لمسة شخصية أكبر. يقول بعض المراقبين إنه في الأيام الأولى لتولي محمد بن سلمان منصب ولي العهد، كان تلميذا لمحمد بن زايد. ورغم أن هذا يمثل مبالغة على الأرجح، إلا أن الرجلين كانا على علاقة طيبة. اليوم، يرى كل زعيم أن الآخر لا يحترمه بالشكل الكافي، وتغذي غيرتهما التنافس الأوسع. إن التقارب بين هذين الرجلين يمكن أن يقطع شوطا طويلا نحو استقرار المنطقة.

د. أحمد قنديل:

«يابان جديدة» ..بعد فوز تاكايتشي الساحق

أسئلة الواقع والهوية والتاريخ

*مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

لم يكن صباح التاسع من فبراير ٢٠٢٦ صباحا عاديا في طوكيو؛ فمع تتابع نتائج فرز الأصوات لانتخابات مجلس النواب الحادية والخمسون، والتي جرت في اليوم السابق، بدا واضحا أن اليابان تقف أمام لحظة فاصلة في تاريخها السياسي.

الأرقام التي بثَّتها هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية NHK، لم تكن مجرد نتائج انتخابية مألوفة أو عادية، بل كانت إعلانا صريحا عن ميلاد مرحلة سياسية جديدة، عنوانها الأبرز هو صعود رئيسة الوزراء اليابانية ساناي تاكايتشي، كزعيمة ذات تفويض شعبي غير مسبوق، وتحوُّل الحزب الليبرالي الديمقراطي إلى قوة مهيمنة على نحو لم تعرفه البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

فوز تاريخي للحزب الليبرالي الديمقراطي:

لقد حصل الحزب الليبرالي الديمقراطي على ٣١٦ مقعدا، من أصل ٤٦٥ مقعدا، وهي أغلبية تتجاوز الثلثين في مجلس النواب. ومع فوز حزب الابتكار الياباني بـ ٣٦ مقعدا، بات الائتلاف الحاكم يسيطر على ٣٥٢ مقعدا في المجلس؛

وهو الأمر الذي يمنح تاكايتشي تفويضا شعبيا كاسحا، من شأنه أن يفتح أمامها أبوابا كانت مُوصَدَة أمام أسلافها.

يرجع ذلك إلى أن أغلبية الثلثين في مجلس النواب تمنح الائتلاف الحاكم القدرة على تجاوُز مجلس الشيوخ في تمرير القوانين والسياسات، وأن تضع تاكايتشي على الطاولة، وبجدية غير مسبوقة، ملف تعديل الدستور، وعلى رأسه المادة التاسعة التي كرَّست الطابع السلمي لليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

في الشهر الماضي، حين أقدمت تاكايتشي، التي وصلت إلى رئاسة الحكومة في أكتوبر ٢٠٢٥، كأول امرأة تتولى هذا المنصب في تاريخ اليابان، على حلِّ مجلس النواب والدعوة إلى انتخابات عامة مبكرة، بدت الخطوة في ظاهرها «مغامرة كبرى»؛ فالحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، الذي تترأسه تاكايتشي حاليا، كان قد خرج من انتخابات مجلس النواب في عام ٢٠٢٤ مثقلا بالفضائح، فاقدا للأغلبية؛ فيما كانت المعارضة تحاول، ولو شكليا، إعادة تنظيم صفوفها عبر تحالف إصلاحي وسطي.

ولكن تاكايتشي كانت تقرأ المشهد من زاوية أخرى، وهي زاوية القلق الياباني العميق، ذلك القلق الذي لا يظهر في المظاهرات الصاخبة، بل في السكون الطويل، وفي البحث عن «يد قوية» تمسك بالدفة في بحر متلاطم. وهنا، لم تكن الانتخابات البرلمانية الأخيرة، من وجهة نظر كثير من المراقبين للشأن الياباني، في جوهرها، صراعا تقليديا بين يمين ويسار، ولا بين محافظين وتقدميين، بقدر ما كانت بحثا عن قيادة حاسمة في زمن مضطرب؛ فالتضخم الذي تجاوَز ٢٪ لسنوات، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتباطؤ الأجور، إلى جانب التوترات الإقليمية مع الصين، كلها عوامل دفعت الناخبين إلى تفضيل الاستقرار والحسم على التجريب والمجازفة.

أدركت تاكايتشي هذا المزاج العام، وقدَّمت نفسها بوصفها زعيمة «تعمل بلا توقُّف»، وتجمع بين الخطاب القومي المحافظ والوعود الاقتصادية المباشرة. في هذا السياق، تعهدت زعيمة الحزب الحاكم بتعليق ضريبة الاستهلاك، وقدرها ٨٪، على المواد الغذائية، وبحزمة تحفيز اقتصادي ضخمة، وبإعادة تنشيط الاقتصاد الياباني الذي يعاني من نمو ضعيف. وفي الوقت نفسه لم تتردد تاكايتشي في تبني خطاب أمني صارم، متحدثة عن مراجعة استراتيجية الأمن القومي، وتعزيز القدرات الدفاعية، وتقوية التحالف مع الولايات المتحدة.

وفي الجهة المقابلة، كان المشهد قاتما في صفوف الأحزاب المعارضة؛ فتحالف الإصلاح الوسطي، الذي وُلِدَ على عجل من اندماج الحزب الديمقراطي الدستوري وحزب كوميتو، مُنِيَ بهزيمة قاسية، إذ تراجَع من ١٦٧ مقعدا إلى ٤٩ مقعدا. كما سقط في الانتخابات الأخيرة أيضا رموز المعارضة التاريخية، التي شغلت مواقع قيادية لعقود، تباعا في الدوائر الفردية.

وفي مشهد لافت، خرج أحد قادة التحالف ليعلن تحمله «المسؤولية الكاملة» عن الهزيمة، مستخدما لغة تعكس عمق «الصدمة السياسية». وربما تكون هذه الصدمة ناجمة عن خوض هذا التحالف المعارض للمعركة الانتخابية الأخيرة بلا سردية مقنعة، وبلا قيادة كاريزمية؛ حيث بدا خطابه عن «التنوع» و«الشمول» مُعلَّقا في الفراغ، في وقت كان الناخب الياباني يسأل أسئلة أكثر مباشرة، مثل: كيف أعيش؟ وكيف أحمي عملي؟ ومن يحميني في عالم يتغير بسرعة؟ وردا على هذه الأسئلة المعيشية المحورية، لم تُقدِّم المعارضة أية إجابة مقنعة للناخبين اليابانيين.

أعمق من النتائج.. تحديات كامنة في الأفق:

يبدو اختزال ما جرى في هذه الانتخابات «التاريخية» من صراع بين حكومة قوية ومعارضة ضعيفة غير عادل، إلى حد كبير؛ فما حدث كان أعمق من ذلك بكثير. كانت اليابان، في هذه الانتخابات، تعيد ترتيب علاقتها بالديمقراطية

نفسها؛ فعلى سبيل المثال، ظلت نسبة المشاركة، رغم ارتفاعها نسبيا، في حدود ٥٦٪، مع استمرار عزوف الشباب عن المشاركة على نحو مقلق.

وبالتالي، فنحن أمام تفويض شعبي واسع لرئيسة الوزراء اليابانية وحزبها الحاكم؛ لكنه تفويض صادر عن مجتمع لم تشارك نسبة كبيرة منه في القرار، وهذه مفارقة ستظل تلاحق تجربة تاكايتشي السياسية. صحيح أنها حظيت بقوة سياسية كبيرة، في ضوء النتائج المذهلة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، إلا أن قاعدة المشاركة في هذه الانتخابات كانت محدودة (حوالي نصف عدد الناخبين اليابانيين فقط)، ما يطرح أسئلة مؤجلة حول الشرعية الديمقراطية في النظام السياسي الياباني على المدى الطويل.

ومن ناحية أخرى، يُوجَد تحدٍ آخر مهم يتطلب أيضا المتابعة في الفترة القادمة؛ فالدولة اليابانية لا تُدَار فقط من مكتب رئيس الوزراء، بل من شبكة بيروقراطية عميقة ومتجذرة، اعتادت أن تكون شريكا في صنع القرار، وأحيانا كابحا له. وزارة المالية، وبنك اليابان، ووزارات الاقتصاد والدفاع، كلها مؤسسات لها حساباتها، وقد لا تنسجم بالكامل مع الطموحات السياسية التوسعية لتاكايتشي، سواء في رفع الإنفاق العام أو في زيادة الموازنات الدفاعية والتسليحية. وهنا، قد يظهر التحدي الحقيقي أمام رئيسة الوزراء اليابانية، وهو كيف ستتمكن من تحويل التفويض السياسي الكامل، في الانتخابات الأخيرة، إلى سياسات قابلة للتنفيذ داخل دولة اعتادت الحذر والانضباط؟

يُضاف إلى ذلك، أن الحزب الليبرالي الديمقراطي نفسه ليس كتلة صمَّاء؛ حيث توجد في داخله أجنحة متباينة: قوميون محافظون، وبراجماتيون اقتصاديون، وتيار يخشى أن يؤدي التصعيد مع الصين إلى كلفة اقتصادية باهظة. ومع غياب معارضة قوية في البرلمان، قد تتحول هذه الخلافات الداخلية إلى الساحة الرئيسية للصراع السياسي في البلاد، خاصة وأن تاريخ الحزب يكشف عن أن الانقسامات داخل الحزب كانت دائما العامل الحاسم في صعود القيادات أو أفولها.

اقتصاديا، رفعت تاكايتشي سقف التوقعات: وعود بتعليق ضريبة الاستهلاك على المواد الغذائية، وحزم تحفيز تصل إلى ١٣٥ مليار دولار، وسياسة مالية «استباقية»؛ غير أن طوكيو تدخل هذه المرحلة وهي تحمل عبئا ماليا ثقيلا، يتمثل في دين عام يتجاوز ٢٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ونمو اقتصادي بالكاد يُذكَر. وهنا، يبرز التناقض بين الخطاب الشعبوي والواقع المالي. وربما يكون القلق الذي عبَّر عنه عدد من دوائر الاعمال اليابانية مؤشر سياسي واقتصادي مهم على حدود الممكن من الناحية الاقتصادية في المدى المنظور.

وفي ملف الهجرة والحقوق المدنية، تُمثِّل سياسات تاكايتشي المتشددة أرضا مُحتمَلَة للصدام؛ فتشديد القيود، وربط الهجرة بمفاهيم الأمن والتجسُّس، قد يلقى قبولا لدى قطاع من الناخبين، لكنه، في نفس الوقت، قد يثير مخاوف قانونية وإنسانية، بل وقد يضع طوكيو أيضا تحت مجهر الانتقاد الدولي، خاصة إذا ترافقت هذه السياسات مع توسُّع صلاحيات الدولة الأمنية.

ترحيب أمريكي وحذر آسيوي:

خارجيا، لا يمكن قراءة هذا التحول السياسي الكبير في اليابان بمعزل عن لحظة دولية أكبر. الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رأى في فوز تاكايتشي الكاسح في هذه الانتخابات انتصارا لخط استراتيجي يسعى إليه في آسيا: حلفاء أقوى، وأكثر استعدادا لتحمل أعباء الأمن.

وفي المقابل، تنظر الصين إلى هذا المشهد بقلق متزايد، خاصة في ظل تصريحات تاكايتشي «العنيدة» حول تايوان.

صحيح أن طوكيو لن تتجه، على الأرجح، في المدى المنظور، إلى مواجهة مباشرة مع بكين، لكن خروجها، في ظل رئيسة الوزراء اليابانية الحالية، من سياسة «الغموض الاستراتيجي» قد يُغيِّر قواعد اللعبة في شرق آسيا، من وجهة النظر الصينية.

ومن جهتها، سوف تراقب كوريا الجنوبية، ودول جنوب شرق آسيا، هذا التحول السياسي الكبير في طوكيو بحذر؛ فالذاكرة التاريخية لا تزال حاضرة، وأي عسكرة يابانية، مهما كانت مبرراتها، ستثير حساسيات كامنة في عواصم هذه الدول.

أما الشرق الأوسط، فرغم بعده الجغرافي، فهو جزءٌ من هذه المعادلة السياسية الجديدة في طوكيو؛ فاليابان، الساعية إلى تأمين الطاقة وتنويع شراكاتها، قد تُوسِّع حضورها الاقتصادي والتكنولوجي في المنطقة، خاصة في مشروعات الطاقة المتجددة والبنية الأساسية، وربما تفتح أيضا أبوابا «محدودة» للتعاون الأمني والصناعي في ظل تخفيف قيود تصدير السلاح.

اليابان الجديدة.. أسئلة الوعي والتاريخ:

ليست انتخابات ٨ فبراير ٢٠٢٦ في اليابان، ولا الأغلبية الكاسحة التي حصلت عليها رئيسة الوزراء تاكايتشي، سوى علامة على تحوُّل أعمق يجري في الوعي الياباني ذاته؛ فاليابان، التي دخلت القرن الحادي والعشرين مُثقَلَة بذاكرة الهزيمة، ومطمئنة إلى مظلة أمنية أمريكية، ومكتفية بدور اقتصادي هادئ، تبدو اليوم وكأنها تعيد طرح سؤال قديم بصيغة جديدة: (من نحن في هذا العالم المتغير؟)

على مدى عقود، بنت اليابان شرعيتها الداخلية والخارجية على ثلاث ركائز: السِلْم، والتكنوقراطية، والانضباط الاجتماعي. غير أن تآكل العولمة، واهتزاز النظام الدولي، وصعود منطق القوة، أعاد تعريف معنى الأمن، ومعنى الازدهار، بل ومعنى الدولة نفسها. وفي هذا السياق، لم يكن صعود خطاب الحسم والقوة في اليابان تعبيرا عن نزعة «متطرفة» بقدر ما كان محاولة لتعويض شعور جماعي بالإنهاك، ورغبة في استعادة السيطرة على المصير.

لكن التاريخ، كما يعلمنا، لا يسير في خطوط مستقيمة؛ فاليابان التي تسعى إلى أن تكون «قوة طبيعية» مرة أخرى، تقف عند مفترق طرق دقيق: بين دولة تستعيد ثقتها بنفسها دون أن تفقد توازنها الديمقراطي، ودولة تنجرف، باسم الأمن، إلى تضييق المجال العام وإعادة تفسير الدستور خارج روحه؛ وبين اقتصاد يبحث عن الحماية في زمن التفكك العالمي، ومجتمع شاب لا يزال مترددا في الانخراط الكامل في مشروع قومي لم تتضح ملامحه بَعْد.

في هذا الإطار، لا تكمن خطورة «لحظة تاكايتشي» الحالية فيما أعلنته، بل فيما قد يصبح مألوفا بعدها: فإما أن تنجح طوكيو في صياغة نموذج سياسي جديد يُوازِن بين الجغرافيا السياسية والذاكرة التاريخية، أو تجد نفسها أسيرة منطق لم تصنعه وحدها، لكنها اختارت أن تسير في دروبه. وبهذا المعنى، قد لا تكون اليابان اليوم مجرد دولة تعطي «تفويضا كاملا» لرئيسة وزراءها من الناحية السياسية، بل مجتمعا يعيد التفاوض مع تاريخه، ويحاول، للمرة الأولى منذ عقود، أن يكتب فصله الخاص في قرن لم تتشكل قواعده بَعْد.

وهنا، سيكون التحدي الأكبر أمام تاكايتشي هو القدرة على الموازنة بين الطموح والقيود، وبين الحسم والحذر، وبين القوة والديمقراطية؛ فإما أن تنجح في تحويل هذا التفويض السياسي «غير المحدود» إلى استقرار وإنجاز، أو تكتشف، كما اكتشفت تجارب كثيرة قبلها، أن القوة حين لا تُدار بحكمة، تتحول من نعمة إلى عبء ثقيل.

الموسم الثاني للإنصات المركزي